الأمم المتحدة

DP/2007/45

Distr.: General
14 August 2007
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧
١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، نيويورك
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١*

موجز

توفر الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ توجيها للسياسة والإدارة الاستراتيجيتين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لزيادة فعاليته الإنمائية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتعبئة الموارد للسنوات الأربع القادمة. وتجمل الخطة كيف يعمل الصندوق في شراكة مع الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ومع منظمات المجتمع المدني إسهاما في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا. وتقوم الاستراتيجية على أساس الإنجازات المتحققة والدروس المكتسبة من الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وكذا من القرارات ذات الصلة ١٠/٢٠٠٤ و ٢٢/٢٠٠٥ و ٢١/٢٠٠٦ التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتسلط الخطة الضوء على أهمية الأعمال التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بوصفه أداة حفازة وابتكارية لتعزيز المساواة بين الجنسين بما ينسجم والأولويات الوطنية. هذا ويتم التأكيد على غرض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق إصلاح الأمم المتحدة وآليات التنسيق على الصعيد الوطني.

* تأخر تقديم هذا التقرير جراء جمع البيانات اللازمة لموافاة المجلس التنفيذي بأحدث البيانات.

060907 060907 07-45864 (A)

وفي اتساق مع الخطط الاستراتيجية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تشمل خطة الصندوق: إطارا للنتائج الإنمائية وإطار الإدارة من أجل النتائج، وإطارا متكاملا للموارد المالية. وهذه هي أطر المساءلة التي يقدم بشأنها تقارير منتظمة عن التقدم المحرز إلى المجلس التنفيذي بطريقة متسقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وتتسم الخطة الاستراتيجية بأنها طموحة حقا في النتائج الإنمائية والإدارية التي تسلط الضوء عليها، وكذلك في الموارد التي تتوقعها لدعم الخطة. وهي تقوم على ما يقدمه الصندوق من دعم تقني وبرمجة حفازة متعاظمين بشكل كبير، بما يضاعف مجموع الموارد المسقطة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

عناصر القرار

يتطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتوجيهات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولإقرارهما للتوجهات الاستراتيجية والنتائج والموارد الواردة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – التعجيل بإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين في سياق الفرص والتحديات المؤسسية العالمية	٥-١٣	٦
ثالثا – من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، إلى الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١: التغيير والاستمرارية	١٤-٢٠	٩
رابعا – إطار النتائج الإنمائية	٢١-٤٨	١٢
خامسا – إطار النتائج الإدارية	٤٩-٨٨	٢٤
سادسا – إطار الموارد المالية المتكامل	٨٩-٩١	٣٧
سابعا – الرصد والإبلاغ والتقييم	٩٢-١٠٠	٤٠

المرفقات (موجودة على موقع المجلس التنفيذي على الإنترنت)

١ – Development results framework

٢ – Managing for results framework

٣ – Integrated financial resources framework

٤ – Key thematic areas

٥ – Evaluation of the UNIFEM MYFF system

٦ – Chart illustrating the strategic plan intervention logic

أولا – مقدمة

١ – يجري تقديم الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في لحظة حاسمة في سجل الأمم المتحدة لدعم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة. هذا وتناقش الدول الأعضاء التوجيهات التي ستقدمها بشأن تعزيز البنية الهيكلية التي تدعم المساواة في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وسيكون لنتائج تلك المناقشة أثر دائم على المدى الذي ستكون فيه الأمم المتحدة شريكة، عن اختيار، للبلدان التي تواصل التعجيل بإحراز تقدم صوب بلوغ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢ – ودون استباق التوجيهات التي ستقدمها الدول الأعضاء، فإن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد وضع خطة استراتيجية تمكنه من المضي قدما في تنفيذ أعماله الأساسية: دعم البلدان في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتفق وأولوياتها الوطنية. وتستجيب هذه الخطة للغرض التي تبرز أمام برنامج الأمم المتحدة للإصلاح والتحديات التي تواجهها، والتوجيهات الصادرة عن العمليات الحكومية الدولية التي جرت مؤخرا، بما في ذلك استعراض منهاج عمل بيجين بعد مرور ١٠ سنوات، واستعراض إعلان الألفية بعد مرور خمس سنوات والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة[(١)].

٣ – وتتمثل نقاط البدء الخمس للخطة الاستراتيجية في ما يلي:

(أ) إن الخطة مؤسسة تأسيسا راسخا في الولاية المزدوجة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التي وردت مفصلة في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ (١٩٩٤) الذي تطلب إلى الصندوق '١' أن يقدم برامج مبتكرة وحفازة ودعما ماليا إلى البلدان لتحقيق المساواة بين الجنسين بما يتفق وأولوياتها الوطنية؛ '٢' تعزيز الإجراءات التي تتخذ بشأن المساواة بين الجنسين عبر التعاون الإنمائي في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) وضعت الخطة استنادا إلى الردود والمعلومات الواردة من منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الرئيسيين؛ وإلى الاستنتاجات الصادرة عن تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧[(٢)]، وإلى تحليل

(١) قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩.

(٢) تقييم نظام الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (Universalia, 2006) (المرفق ٥).

للفرص التي تبرز أمام المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتحديات التي تواجهها في بلدان ومناطق مختلفة (يرد في المرفق ٥ موجز للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بتقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق)؛

(ج) وتتسم الخطة بأنها خطة طموحة في تعميق المعرفة والأثر اللذين ينبثقان عن الدعم الهادف الذي يقدمه الصندوق وعن خبرات شركاء الصندوق في الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة. وتتمثل الرسالة الرئيسية للخطة في أن الصندوق في وضع يمكنه من تعزيز دوره الحفاز، مع التركيز بوجه خاص على تهيئة إمكانية تنفيذ الالتزامات إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وللقيام بذلك فإن الخطة تحتاج إلى '١' زيادة القدرة والاستثمار لتحديد وتوثيق ونشر ''ما ينبغي القيام به من أعمال''؛ '٢' شراكات التنمية ووجود وتغطية على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ '٣' تخصيص واضح وتكديس للموارد من أجل أن تكون هي الجهة التي تحمل لواء تعزيز أعمال منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين على أرض الواقع؛

(د) تقوم الخطة على تعزيز الشراكات والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، هذا مع التسليم بأن من المهام الرئيسية للصندوق دعم وممارسة الميزة النسبية التي يتمتع بها مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة لغرض المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(هـ) وتقوم الخطة على سيناريو مضاعفة إجمالي الإيرادات والنفقات. ويشكل هذا توقعا حقيقيا، إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الصندوق قد ضاعف مجموع موارده بين الاستراتيجية وخطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، والإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وتسعى الخطة الاستراتيجية بكل جهد إلى أن يكون مضاعفة الموارد مترسخة في زيادة التبرعات الأساسية ذلك أن زيادة الإيرادات استنادا إلى زيادة الموارد الأساسية ستكون متسقة مع الالتزامات التي يقتضيها مبدأ المساءلة المتبادلة، كما أنها ستعزز قدرة الصندوق على التخطيط بناء على إمكانية التنبؤ. أما الموارد غير الأساسية فسوف تظل جزءا لا يتجزأ من حافظة الصندوق.

٤ - وترسم الخطة الاستراتيجية التوجه العام الذي سيتخذه الصندوق لدعم الإجراءات الاستراتيجية للمساواة بين الجنسين. وتتسق عناصر الخطة مع عناصر الخطتين الاستراتيجيتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وتشمل هذه العناصر:

(أ) إطار النتائج الإنمائية، الذي يحدد النتائج والمؤشرات التي سيسهم الصندوق فيها. ولا تقتصر النتائج التي تتحقق في هذا الإطار على الصندوق أو على منظومة الأمم المتحدة، إنها ستكون، بالأحرى، ملكا جماعيا لكل البلدان. ويتوقف نجاح تحقيق هذه النتائج

على التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الثنائية، والمجتمع المدني؛

(ب) إطار النتائج الإدارية، الذي يحدد المؤشرات والنتائج، التي يعد الصندوق مسؤولا عنها أمام شركائه الرئيسيين. ويتناول هذا الإطار بالتفصيل المساهمات التي سيقدمها الصندوق من أجل أن يكون فريق الأمم المتحدة القطري أكثر تنسيقا وتماسكا؛

(ج) الإطار المتكامل للموارد المالية، الذي يتنبأ بالاحتياجات من الموارد، وبالنفقات المتوقعة لتنفيذ البرامج المتوخاة.

ثانيا – التعجيل بإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين في سياق الفرص والتحديات المؤسسية العالمية

٥ – تقوم الخطة الاستراتيجية على أربعة افتراضات رئيسية.

إن التنفيذ والمساءلة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد تخلفا عن مواكبة الالتزامات والاتفاقات الشارعة التي صاغتها الدول الأعضاء.

٦ – بحلول عام ٢٠١١، وحين تكون الخطة الاستراتيجية قد اكتملت، لن يكون قد بقي إلا أربع سنوات على بلوغ عام ٢٠١٥، وهو العام التي اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في قمة الألفية، على أن تحقق بحلوله خفضا كبيرا في الفقر واللامساواة. ومع وجود فروق إقليمية ملحوظة فإن المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مدعاة للقلق.

٧ – ذلك أن للمرأة إطلالة في معظم الأحيان في الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. فالمشاركة السياسية للمرأة تزداد، ولكن ببطء، إذا لم تصل نسبة النساء إلا إلى ١٧ في المائة من النواب في البرلمانات الوطنية حتى عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٥، أخطأ العالم في بلوغ أول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٥. وفي دراسة متعددة الأقطار لمنظمة الصحة العالمية بشأن العنف المترلي[٣]، تراوح معدل شيوع العنف البدني من جانب شريك حميم على مدى الحياة بين ١٣ و ٦١ في المائة. وبعد انقضاء أكثر من ١٠ سنوات على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥)، ومع تصديق. ما ينوف على ١٨٥ بلدا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الاتفاقية)، وعلى الرغم من الموافقة على قرار مجلس الأمن

(٣) دراسة متعددة الأقطار لمنظمة الصحة العالمية عن صحة المرأة والعنف المترلي المرتكب ضد المرأة: النتائج الأولية للشيوع والنتائج الصحية وردود المرأة (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥).

التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ وعلى الإعلان بشأن الألفية، فإننا نواجه أزمة تنفيذ ومساءلة حين يصل الأمر إلى الإيفاء بالعهود بالتعجيل ببلوغ هذه الأهداف. إذن فما الذي يعوق عملية ترجمة الالتزامات المقطوعة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى إجراءات محددة واستثمار وتغيير؟

إن حاجة الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية واهتمامها والطلب الوارد منها على تقديم المشورة التقنية والمشورة بشأن السياسات، لتمكينها من المضي قدما بشأن المساواة بين الجنسين قد شهدت جميعها زيادة "مطردة"، لكن التقدم في هذا الشأن إنما يعوقه استمرار الاستثمار بأقل من المطلوب في الدراية الفنية اللازمة لدعم أوجه التقدم تلك.

٨ - هذا وقد بدأ إعلان باريس وعدد غفير من أشكال المعونة الجديدة إعادة تشكيل الشراكات الإنمائية. وفي الإمكان أن يسفر التركيز على الملكية الوطنية والاتساق والمواءمة والمساءلة المتبادلة والنتائج عن إقامة شراكة، بين البلدان المتلقية والبلدان المانحة، تعطى فيها الأولوية للتنفيذ والمساءلة. لكن الالتزامات بالمساواة بين الجنسين والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا غائبة بشكل لافت للنظر من إطار إعلان باريس. ومن دون دعوة ودراية فنية كافيتين بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تصحبان بدء تنفيذ جدول الأعمال على الصعيد الوطني فإن ما في هذه الخطة من طاقة على الريادة والتقدم نحو تحقيق شراكات أكثر إنصافا ونحو تخصيص موارد قد لا تتحقق.

٩ - وتسلط التقييمات، الواردة، من كل مجال تقريبا من مجالات العمل، بشأن المساواة بين الجنسين - سواء كانت تقييمات مؤسسية أو مواضيعية أو استعراضات للمساعدة المقدمة من أجل التنمية وغيرها[٤]، الضوء على أن تقديم موارد أقل من المطلوب والنقص في التعيين في المناصب وفي التوظيف إنما يشكلان عقبتين متكررتين وإلى أن يتم تغيير البنية

(٤) تقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2006/5)؛ Longhurst, Richard. *Review of the Role and Quality of the United Nations Development Assistance Frameworks (UNDAFs)* (Overseas Development Institute, May 2006)؛ لونغهرست ريتشارد، استعراض دور ونوعية أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (معهد التنمية الخارجية، أيار/مايو ٢٠٠٦)؛ Mason, Karen. *The approach of DAC members to gender equality in development co-operation: changes since 1999* (Paper for OECD/DAC Gendernet meeting, 5-7 July 2006, Paris) ماسون، كارين، نهج بلدان لجنة المساعدة الإنمائية للمساواة بين الجنسين في التعاون الإنمائي: التغيرات الحاصلة منذ عام ١٩٩٩ (ورقة مقدمة إلى اجتماع الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين (Gendernet) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، المعقود في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، في باريس).

الهيكلية التي تحرك عجلة تقديم المساعدة الإنمائية فإنه لا بد من دعم البنية الهيكلية، التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لمواجهة التحديات الجديدة.

إن قدرة منظومة الأمم المتحدة على توفير دراية فنية حديثة متسقة للنهوض بالمساواة بين الجنسين يعوقها غياب حافز قوي ونقص التنسيق.

١٠ - وينطوي إصلاح الأمم المتحدة على إمكانية تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان في ما يخص المساواة بين الجنسين[٥]. ومن خلال تتبع الإشارات إلى المساواة بين الجنسين في التقييمات القطرية المشتركة (التقييمات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، يتبين أن هناك زيادة مطردة في إدراج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التقارير والتحليلات النصية، والنتائج والمؤشرات. على أن عددا قليلا من الدراسات الاستعراضية الميدانية أظهر أنه لم تكن هناك إلا بضع نماذج على البرامج الشمولية، في أفرقة الأمم ا لمتحدة القطرية، التي جمعت بين كامل مجموعة القدرات المتاحة في المنظومة لدعم الأولويات الوطنية.

١١ - هذا وقد سلط الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٤، والتقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٥ الذي طلبت إجراءه اللجنة الاستشارية للصندوق (A/60/62-E/2005/10) والكثير من الوثائق أن البنية الهيكلية التي تدعم المساواة بين الجنسين - بدءا من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة ومكتب المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وانتهاء بالأفرقة المتخصصة في الشؤون الجنسانية وبالمستشارين في الشؤون الجنسانية والوحدات المعنية بالشؤون الجنسانية - بنية هيكلية مجزأة. ذلك أن على الأمم المتحدة أن توفر دعما أكثر اتساقا لمساعدة البلدان في إدارة المجموعة الواسعة من خطط العمل والاتفاقات المعنية بالمساواة بين الجنسين، والتي يطلب إلى البلدان تنفيذها وتقديم تقارير عنها (بدءا من منهاج عمل بيجين إلى الاتفاقية؛ وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والأهداف الإنمائية للألفية). إن تكثيف المنظمة الدعم المقدم إلى برامج المساواة بين الجنسين في الجيل الأول من المشاريع الرائدة في إطار توحيد الأداء أمر مهم لقدرات المنظمة لإظهار هذه المبادرة والإيحاء بأفكار جديدة لمبادرات المستقبل.

(٥) استنادا إلى استقصاءات أجراها فريق العمل التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بشأن المساواة بين الجنسين، وإلى عدد من التقييمات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظمات الأمم المتحدة.

١٢ - إن الرسالة غدت واضحة جلية[٦]: دافع قوي وصوت قوي للمساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة في المؤسسات الرئيسية، مقرونا بالحوافز وبالمساءلة عن الأداء، أمر ضروري لإحالة الالتزامات الحالمة بتحقيق المساواة بين الجنسين إلى عمل ملموس. وتقوم الخطة الاستراتيجية الحالية على افتراض وجود إرادة للاستجابة للاستنتاجات المتعلقة بأوجه العجز من أجل دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق مواءمة آليات توفير الموارد والتعيين في المناصب والتنسيق مع الفرص المتاحة ومع الطلب القائم.

الشراكات الاستراتيجية والالتزام القيادي مفتاحا النجاح

١٣ - يتمثل مؤشر على التقدم المحرز في السنوات الـ ١٠ الماضية في مدى ازدياد الدوائر المناصرة الداعمة للمساواة بين الجنسين ولحقوق الإنسان للمرأة. وتشمل العلامات المشجعة خطة عمل البنك الدولي المتعلقة بالمسائل الجنسانية، والتزام المنتدى الاقتصادي العالمي بتتبع التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين سنويا؛ ومجموعات الرجال التي تنظم على نطاق العالم لإنهاء العنف ضد النساء؛ وزراء المال الذين يقودون الجهود الرامية إلى الميزنة التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وغير ذلك من التطورات المستجدة. ويتعين أن تشهد هذه الإجراءات زيادات بأضعاف مضاعفة في المستقبل. وبذا تكون الدعوة إلى دافع أقوى دعوة إلى الاستثمار في القدرة على مواصلة توسيع الدوائر المناصرة وجذب دوائر مناصرة جديدة، وإلى تعيين كاف في مناصب قيادية مضمونة وإلى اتخاذ إجراءات بشأن مجالات العمل الناشئة. وتظل المساواة بين الجنسين مسؤولية منظومة الأمم المتحدة برمتها.

ثالثا - من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، إلى الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١: التغيير والاستمرارية

١٤ - اتسمت الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منذ عام ١٩٩٧ بأنها خطط طموحة، إذ دأبت كل خطة على أن تحدد معايير أعلى من حيث النتائج

(٦) NORAD, *Lessons from Evaluations of Gender Equality in Development*, 2006. "…findings in the evaluations all point in the same direction. Work on institutionalizing the empowerment of women and gender equality have had low priority, there have been insufficient resources to implement policies and strategies, the focus has shifted to other areas […] The mainstreaming strategy has been unsuccessful." الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، دروس مستقاة من تقييمات المساواة بين الجنسين في البلدان النامية، ٢٠٠٦. ''تشير الاستنتاجات الواردة في التقييمات إلى نفس الاتجاه. فالعمل بشأن ترسيخ تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ما زال ذا أولوية متدنية، كما أن هناك نقصا في الموارد المخصصة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وتحول التركيز إلى مجالات أخرى [...]. إن استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني كانت غير ناجحة''.

والشراكات والموارد. وما انفك الصندوق يقدم تقارير عن الإنجازات والفجوات إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مدى ١٠ سنوات. وعليه، تكون الخطة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ طموحة حقا، ففي حين أنها تتوقع سيناريو نمو فإن هذا ليس قائما على افتراض توسع عظيم في التواجد أو عدد الموظفين أو نطاق العمل. بل إن الدروس المكتسبة من الإطار التمويلي المتعدد السنوات السابق تقول بأن على الصندوق أن يزيد من دعمه وأن يعزز إقامة شراكات أقوى حيث يكون قد حدد فرصا سانحة كبيرة.

الاستمرارية

١٥ - كما ستلاحظ الدول الأعضاء من إطار النتائج الإنمائية الذي سيلي، فإن الصندوق ما انفك يركز على إطار شمولي للتغيير يدعم تحقيق نتائج مترابطة على الصعد الكلي والوسيط والجزئي. وتماثل هذه النتائج نظيراتها المتحققة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ولكنها أكثر تفصيلا.

التغيير

١٦ - توفر الاستعراضات الداخلية للصندوق والتقييمات الخارجية لإطاره التمويلي المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، دليلا توجيهيا هاما بشأن التغييرات الواجب إحداثها لتحسين الفعالية والأثر. ومع أن الاستنتاجات أكثر من إمكان استعراضها، مفصلة تفصيلا كبيرا - ترد معلومات أوفى في المرفق ٥ - فإن أربعة مجالات تركيز تُعد حاسمة لفهم القدرات التي يحتاجها الصندوق لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمساءلة بشأنها

١٧ - لاحظ تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات أن دعم الصندوق لتغيير السياسات والقوانين كان أحد ''أقوى مجالات العمل حتى ذلك الحين''، على أن تقارير ''الصندوق لا تقدم إلا النزر اليسير من المعلومات عن مدى تنفيذ التغييرات التشريعية وعن التغييرات [...] التي أسهمت فيها تلك التغييرات التشريعية''. إن في العالم كله شحا في المعارف بشأن ما هو مطلوب للانتقال من القول [الالتزام] إلى الفِعل في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وسيكون هذا أحد مجالات التركيز الرئيسية في الخطة الاستراتيجية الجديدة، التي سيتم إطلاقها مع طبعة جديدة من ''*Progress of the World's Women, 2008*''. ''تقدم المرأة في العالم، ٢٠٠٨''، والتي ستحلل التجارب التي جرى القيام بها لسد تلك الفجوة. وسيقوم الصندوق بضم جهوده إلى الجهود المبذولة من جانب شركائه، ويزيد من استثماراته في مجال

بناء القدرة الداخلية وقدرات شركائه على التعجيل بالإجراءات المتعلقة بالتنفيذ والمساءلة وتوثيقها وتقييمها.

تطوير القدرات بوصفه اختصاصا أساسيا

١٨ - لاحظ تقييم الإطار المالي المتعدد السنوات أنه ''وإن كان الصندوق لم ينجح في دعم تطوير القدرات فإنه لم يُنظم [بعد] تجاربه المحددة في نظرية واضحة أو مفهوم واضح لبناء القدرات''. وسوف ينضم الصندوق إلى جانب منظمات الأمم المتحدة الأخرى، انسجاما مع توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات في هذا المجال، من أجل الوصول إلى تحديد أوضح للمنهجيات والمقاييس التي تُدعم استثماراته في تطوير القدرات، بما في ذلك من خلال التبادل في ما بين بلدان الجنوب.

حل معضلة ''العمق مقابل الانتشار''

١٩ - لاحظ تقييم الإطار المالي المتعدد السنوات أن [هناك اتفاقا واسع النطاق؛ بين الشركاء الذين جرت استشارتهم، على أن الصندوق [...] استطاع تحقيق نتائج ملحوظة بموارد محدودة جدا [...]. وكانت الانتقادات التي وردت مرارا هي وجود غير كاف، وأموال غير كافية] و [...] أنه يجازف في ''توزيع'' إمكاناته بأكثر مما ينبغي في سعيه إلى الاستجابة للطلبات الراهنة الكثيرة ...'' وفي الخطة المقبلة، سوف يسعى الصندوق إلى الاعتماد على ما يُتاح لديه آنذاك من وجود وخبرات والتزامات من أجل: تعزيز قدرته على أن يُوثّق، بتفصيل أكبر، الروابط المتبادلة بين مختلف مستويات النتائج التي يُسهم الصندوق فيها. وسيكون الصندوق أدق في تتبع الأثر الأطول أجلا للدعم الذي يقدمه وللعمليات وللشراكات التي تسهم في تحقيق النجاح. وسوف يضع سلم أولويات لوجود دون إقليمي استراتيجي ذي صلة، مستقر وفعال التكلفة بتولي تقديم الدعم للبرامج الحفازة وللتبادل ما بين بلدان الجنوب، ولإسداء المشورة التقنية الرفيعة المستوى ولضمان النوعية بشأن المساواة بين الجنسين في محاور الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية (انظر النتيجة الإدارية ٤-١ الواردة في المرفق ٢ للاطلاع على التفاصيل).

تعزيز وتهذيب الصلة ما بين الدور الحفاز للصندوق وعملية إعادة التطبيق وتوسيع النطاق

٢٠ - لاحظ تقييم الإطار المالي المتعدد السنوات أن هناك حالات عديدة أثَّر الصندوق فيها على عمليات التغيير بطريقة ''حفازة'' [...] [لكن] ليس هناك تعريف متفق عليه، لما يشير إليه المصطلح بالنسبة إلى عمل الصندوق [...] ويمكن اعتبار إعادة التطبيق/توسيع النطاق أثرا حفازا ''من الدرجة الثانية''. والتغييران اللذان يتوخى الصندوق تحقيقهما في ممارساته

العملية في الفترة المقبلة، هما: (أ) تصنيف جلي لما يتفق من أنشطته وبرامجه مع تعريف متفق عليه لما يشكل مبادرة حفازة (تمييزا لها من المبادرات الأخرى)؛ (ب) القيام على نحو منهجي بتتبع وتقييم كيف تكون الصلة بين المبادرات الحفازة وبين عملية تأمين التزام بإعادة التطبيق و ''توسيع النطاق'' واتخاذ إجراء بشأنهما.

تعريف عملي للصندوق كعامل حفاز وصلته بإعادة التطبيق و "توسيع النطاق"

سيعمل الصندوق كعامل حفاز بإحدى طريقتين: (أ) تمكين التغييرات وعمليات التغيير التي يتعذر حدوثها في ظروف أخرى؛ (ب) التأثير في سرعة أو نوعية عمليات التغيير، كأن يكون ذلك، مثلا، عن طريق تسهيل العملية من خلال تقديم الدعم للجهات الفاعلة ذات الصلة وتقديم المساعدة في بناء العملية.

يُعزز الصندوق أرجحية عمليات التغيير الناجحة التي يحركها ويملكها الشركاء ذوو الصلة في هذه العمليات.

لا يتحمل الصندوق مسؤولية إعادة التطبيق أو ''توسيع النطاق''. بل إن قدرة الصندوق على توثيق ونُصرة وعقد اجتماعات الشركاء الاستراتيجيين تعمل على تهيئة بيئة تُفضي إلى إعادة التطبيق و ''توسيع النطاق''. ويُعد مدى قيام الجهات الأخرى بإعادة التطبيق أو توسيع نطاق المبادرات الحفازة، التي يُوحي الصندوق بها أو يدعمها؛ مؤشرا على نجاح الأثر الحفاز. وقد يتعين على الصندوق، في أحوال مختلفة، أن يُقرن عملية إعادة التطبيق و/أو توسيع النطاق بوثائق وتقييمات داعمة ووسائل مماثلة، بحيث يتسنى الوصول إلى فهم أفضل للعناصر الحاسمة في صوغ المبادرات الحفازة التي تُغري بإعادة التطبيق أو ''توسيع النطاق''.

رابعا – إطار النتائج الإنمائية

٢١ – ينبثق عمل الصندوق من رؤية توجيهية: ألا وهي أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر يتحقق حين تكون المرأة قادرة على إعمال حقوق الإنسان التي لها وتنميتها البشرية.

ألف – المبادئ الشاملة

٢٢ – يكون تنفيذ إطار النتائج الإنمائية للصندوق على هدي من المبادئ التالية، التي تأخذ بها منظمات الأمم المتحدة الأخرى أيضا:

(أ) الملكية الوطنية والبرامج المُعدة استجابة للطلب هما السبيل للاستدامة – ذلك أن التحديات الخاصة والفرص المتاحة للتعجيل بإحراز تقدم صوب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتفاوت بين بلد وآخر ومنطقة وأخرى. على أن الخطة الاستراتيجية الحالية توفر إطارا للدعم الذي يقدمه الصندوق، يتسم بأنه على قدر كاف من المرونة يُمكنه من تعزيز الملكية الوطنية والاستجابة للطلب بمختلف أوجهه استنادا إلى المصالح والشراكات المحددة التي تكون قائمة في أوضاع مختلفة.

(ب) إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من مسؤولية منظومة الأمم المتحدة برمتها: تحقيق التقدم يتطلب دافعا أقوى وقيادة ملتزمة ونهجا يشارك فيه أصحاب المصلحة المتعددون –ذلك أنه حتى تترسخ البرامج لا بد من وجود التزام لدى القيادة ومن وجود مشاركة كاملة وإحساس كامل بالمسؤولية لدى أصحاب المصلحة المتعددين. ومن الأهمية عكس الاتجاه المتمثل في الاستثمار الناقص في الوزارات التي تُعنى بشؤون المرأة، وفي الأفرقة التي تعنى بموضوع المسائل الجنسانية، وفي شبكات المنظمات غير الحكومية والمجموعات البرلمانية التي تناصر مسألة المساواة بين الجنسين والدوائر الأخرى ''المناصرة'' لحقوق الإنسان للمرأة. إن الصندوق جزء من بنية هيكلية تنادي بالمساواة بين الجنسين يتعين تعزيزها وإعطاؤها مسؤولية واضحة وسلطة وموارد كي تدفع بالخطة قدما فيما تبني الدوائر المناصرة والقدرات اللازمة لزيادة عدد مناصري المساواة بين الجنسين.

(ج) لا بد للبرامج من أن تأخذ في الاعتبار تنوع اهتمامات المرأة والفرص التي تسنح لها والتحديات التي تعترضها – ذلك أن بين مجموعات النساء فروقا هامة ينبغي إظهارها في برامج الدعوة والبرامج الموجهة. وسيواصل الصندوق تعميق تحليلاته ودعوته وشراكاته وبرامجه في سبيل الوصول إلى مجموعات النساء المحرومات، والعمل على كفالة الوصول بمعظم المهمشات واللائي قلما تُسمع أصواتهن إلى صميم الجهود الوطنية الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وسيكون الاعتماد في هذا المسعى على الأعمال التي كان الصندوق قد قام بها من قبل بشأن دعم المشتغلات في منازلهن وفي القطاع غير الرسمي، والمشتغلات المهاجرات والنساء المصابات أو المتأثرات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والنساء الريفيات الفقيرات ونساء الشعوب الأصلية، والناجيات من العنف والاتجار، والمحاربات السابقات وغيرهن. وسوف يسعى الصندوق إلى تعزيز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للسير قدما بالبرامج الرئيسية المعدة لصالح فئات النساء المحرومات، بما في ذلك في إطار جهود برامج الأمم المتحدة المشتركة.

(د) إن التبادل ما بين بلدان الجنوب آلية فعالة لبناء قدرة مستدامة في البلدان – ذلك أنه، بعد ١٠ سنوات من بيجين، وبعد أكثر من ٣٠ سنة من انعقاد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، نجد أن هناك قدرا كبيرا من المعارف والقدرات والابتكار في العالم النامي لدعم مزيد من الاستثمار في التبادل ما بين بلدان الجنوب. ذلك أن الصندوق قد دأب منذ عهد بعيد على تعزيز هذا في المجالات الرئيسية – بما في ذلك الميزنة على أساس مراعاة الفروق بين الجنسين، وتنفيذ الاتفاقية – بما يحقق الفائدة المرجوة، ويعتزم الصندوق أيضا أن يستثمر في هذا المجال وأن يُقيّمه على نحو منهجي أكثر بصفته استراتيجية أساسية لتطوير القدرات في الخطة الاستراتيجية.

(هـ) إن الأخذ بنهج يقوم على أساس حقوق الإنسان جانب حاسم من جوانب الدعم الذي يقدمه الصندوق – ذلك أن الفهم المشترك الذي توصلت إليه الأمم المتحدة بشأن النهج القائم على أساس حقوق الإنسان، والذي يدعو إلى اتساق على نطاق المنظومة لدعم تنفيذ معايير حقوق الإنسان، قد بدأ الآن الأخذ به في توجيهات المنظومة بشأن النُهج القطرية المشتركة. هذا وقد جمع الصندوق خبرات واسعة النطاق في دعم مواءمة الاستراتيجيات والقوانين والسياسات والميزنات الإنمائية مع الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاقية، وفي جلب مزيد من المشاركة من جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة في عملية الرصد التي يقوم بها الصندوق. إن النهج القائم على أساس حقوق الإنسان سيكون عنصرا مركزيا في تعاون الصندوق مع منظمات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل بناء قدرات وطنية للمساواة بين الجنسين.

باء – الأهداف والنتائج

٢٣ – ستكون الأهداف ومجالات التركيز والنتائج ومؤشرات النتائج والنواتج المذكورة تفصيلا في إطار النتائج الإنمائية هي تلك التي سوف يسهم الصندوق فيها خلال السنوات الأربع القادمة، مع العمل على نحو وثيق مع حكومة البلد والمجتمع المدني منه ومع شركائه من الأمم المتحدة.

٢٤ – وليست هذه النتائج حكرا على الصندوق أو منظومة الأمم المتحدة. ولكي تصبح هذه النتائج فعالة ومستدامة، ينبغي أن تكون مملوكة بكاملها للبلدان والمجتمعات التي يقدم الصندوق ومنظومة الأمم المتحدة الدعم إليها. وقد أقرت صحة هذه النتائج من خلال المشاورات التي جرت مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والشركاء من الأمم المتحدة ومن خلال استعراضات الالتزامات القائمة التي جرى التعهد بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما في ذلك تلك التي تمت في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام

الهدف

٢٥ - إن عمل الصندوق يحدوه هدف واحد؛ ألا وهو: أن الالتزامات الوطنية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إنما تنفّذ في حالة مستقرة وفي حالة هشة[٧]. ودعما لهذا الهدف فإن الصندوق سوف يعمل في مجالات مواضيعية محددة (انظر المرفق ٤ للاطلاع على توضيح أكثر تفصيلا للعناصر التي سيركِّز الصندوق عليها في كل مجال مواضيعي). ويتضمن التقرير التجميعي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2007/35)، المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تفاصيل هامة عن النطاق الحالي لبرنامج الصندوق ونهجه الراهنة، اللذين يدعم كلاهما العمل السائر قُدما في الخطة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. هذا وتجري مواءمة مؤشرات الأهداف، التي حددت لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية، مع الأبعاد المواضيعية هذه[٨]. وترد مؤشرات الأهداف موجزة في الجدول التالي.

الهدف	المؤشرات (حسب الموضوع)
تنفّذ الالتزامات الوطنية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالة مستقرة وفي حالة هشة	الموضوع: تعزيز أمن المرأة وحقوقها الاقتصادية: - نسبة النساء العاملات لحسابهن[٩] وأفراد الأسرة العاملين المساهمين إلى مجموع العمالة - الفارق في الأجر: نسبة دخل المرأة إلى الرجل الموضوع: الحد من شيوع العنف المرتكب ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - شيوع العنف ضد المرأة - شيوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في النساء الموضوع: التعجيل بإقامة العدل بين الجنسين في الحكم الديمقراطي - نصيب النساء من المقاعد في البرلمانات الوطنية

(٧) نظرا إلى أن النواتج كلها سوف تسهم في تحقيق هدف التنفيذ على الصعيد الوطني في المجالات المواضيعية الثلاثة كلها، انسجاما مع مبادئ الإدارة القائمة على أساس النتائج، وحرصا على تجنب الازدواجية، فإن بيان الأهداف يورد قائمة بالمجالات المواضيعية كلها.

(٨) اختار الصندوق المؤشرات التي قد قامت بجمعها مؤسسات أخرى، ذلك لأنه ليس لدى الصندوق القدرة على جمع المؤشرات على مستوى الهدف.

(٩) العامل لحسابه الخاص هو الشخص الذي يملك مؤسسته الاقتصادية أو يمارس مستقلا حرفة أو مهنة ولا يستأجر موظفين لديه.

٢٦ - ويشمل هذا الهدف جانبين رئيسيين تسهم فيهما مبادرات الصندوق كلها: (أ) يركّز أولهما على التنفيذ على الصعيد الوطني. ويكون هذا انسجاما مع الاتفاق الواسع النطاق على إعطاء الأولوية للملكية الوطنية وإلحاحية الانتقال من الالتزام إلى المساواة بين الجنسين (سوف يكفل الصندوق أن يكون هناك تركيز مطّرد على تتبع كيف يسهم عمله على الصعيدين الإقليمي والعالمي في إحداث التغيير على الصعيد الوطني)؛ (ب) ويحدد الجانب الآخر المجالات المواضيعية التي سيركِّز الصندوق عليها، مستندا إلى الأولويات المستقاة من إطاره السابق للتمويل المتعدد السنوات وإلى الردود الواردة من أصحاب المصلحة بشأن المجالات التي يواصل الصندوق أن يكون له فيها مزية نسبية.

٢٧ - يسلِّم الصندوق بأن الشركاء الآخرين - داخل الأمم المتحدة وخارجها - سيسهمون هم الآخرون في هذا العمل، وبأن على الصندوق أن يحدد دوره تحديدا واضحا (انظر المرفق ٢، إطار النتائج الإدارية، ومشروع مذكرة المعلومات الأساسية ''السبيل للمضي قُدما في تعزيز الدعم المنسق من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'' اللذين قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتقديمهما إلى المجلس التنفيذي خلال دورته السنوية لعام ٢٠٠٧). ويفترض الصندوق أن الشركاء الآخرين يعملون بشأن عناصر المساواة بين الجنسين التي تكون الأهمية النسبية للصندوق فيها ضئيلة لا تكاد تذكر (تعليم البنات مثلا) وأن الصندوق سيواصل عمله في شراكات لدعم البرامج الشمولية.

مجالات التركيز

٢٨ - سيواصل الصندوق بناء عمله على أساس نظرية للتغيير تقوم افتراضا على ثلاثة مجالات للتركيز: (أ) تحقيق المواءمة ما بين القوانين والسياسات لتهيئة بيئة تفضي إلى تمكين المرأة وحقوق الإنسان؛ (ب) تقوية المؤسسات والمنظمات في العمليات والموارد والقدرات اللازمة للعمل للإيفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية وفي الاتفاقات الشارعة العالمية والإقليمية والوطنية الأخرى؛ (ج) دعم المبادرات المجتمعية التي تبين كيف يمكن تحقيق إحداث تغييرات في الممارسات والمواقف بما يسمح بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

النتائج

٢٩ - يقدِّم النص التالي معلومات مفصّلة عن النتائج المحددة التي تؤلف إطار النتائج الإنمائية (انظر المرفق ١ للاطلاع على مؤشرات النتائج والنواتج) والشراكات، مع منظمات الأمم

المتحدة، التي ستكون بالغة الأهمية لتحقيق تلك النتائج. وعلاوة على التنسيق مع الشركاء من الأمم المتحدة، سوف يساهم الصندوق في تحقيق هذه النتائج وفي تتبع التقدم المحرز في تحقيقها في شراكة وثيقة مع الشركاء الوطنيين والإقليميين الرئيسيين.

النتيجة ١ – تضم أعداد متزايدة من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية (بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، والنهج الشاملة للقطاعات، واستراتيجيات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، والخطط الأخرى المملوكة على الصعيد الوطني) المساواة بين الجنسين انسجاما مع الالتزامات الوطنية بتمكين المرأة (من مثل الأهداف الإنمائية للألفية) وحقوق الإنسان (الاتفاقية، مثلا).

٣٠ – إن من الأهمية المتزايدة القيام، في سياق إعلان باريس، بكفالة مراعاة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للالتزامات الوطنية الحالية بشأن المساواة بين الجنسين بصفتها نقطة الدخول الرئيسية لضمان استثمار الاهتمام والقدرات والموارد في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣١ – وترد الأولويات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين منصوصا عليها في الخطط الوطنية للمساواة بين الجنسين أو للنهوض بالمرأة (وهي أولويات موجودة لدى أكثر من ١٢٠ بلدا)؛ وفي القوانين أو السياسات الخاصة بشأن المسائل القطاعية (الخطط الوطنية لإنهاء العنف ضد المرأة مثلا)؛ وفي التقارير عن الاتفاقية والتعليقات الختامية. وفي خلال السنوات الثلاث الأول من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، قدّم الصندوق الدعم من أجل إحراز تقدم صوب إنشاء الخطط والسياسات أو القوانين الوطنية للمساواة بين الجنسين في ٢٧ بلدا، أو الموافقة عليها أو تنفيذها على نحو أقوى، وكان ذلك في الأغلب بشراكة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وفي الخطة الاستراتيجية الحالية؛ سوف يركِّز الصندوق على كفالة أن تؤخذ بعين الاعتبار الأولويات المتفق عليها للمساواة بين الجنسين في أطر التخطيط الرئيسية. وسوف يشمل هذا الأمر تركيزا محددا على إدراج المساواة بين الجنسين في الأشكال الجديدة للمعونة (في شراكة مع المفوضية الأوروبية وجهات أخرى) ويطبق خبرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الميزنات التي تراعي الفروق بين الجنسين وفي دعم زيادة استعمال بيانات مفصّلة حسب نوع الجنس لفائدة صانعي السياسة العامة في هذه الممارسات.

٣٢ – الشراكات – سوف يعمل الصندوق مع شركائه من الأمم المتحدة – بما في ذلك شعبة النهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها – من أجل وضع خطوط أساس ورصد التقدم المحرز، بالقيام، على نحو منظّم، بجمع معلومات عن: (أ) وجود ونوعية خطط عمل وطنية للمساواة بين الجنسين ولإنهاء العنف ضد المرأة؛ (ب) مدى انعكاس هذه في ورقات

استراتيجيات الحد من الفقر، واستراتيجيات المساعدة المشتركة، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، وأطر العمل الوطنية الأخرى.

النتيجة ٢ – إحداث زيادة في أعداد الدساتير وأطر العمل والعمليات القانونية – ولا سيما تلك المتصلة بالأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية، والفقر، وحقوق الملكية والميراث، والتجارة، والهجرة، وإنهاء العنف ضد المرأة، وإصلاح القطاع الانتخابي والأمني – التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان للمرأة وتقضي على اللامساواة بين الجنسين.

٣٣ – في البلدان – ولا سيما في البلدان الخارجة من الصراعات – يوفّر تنقيح أو سن دساتير وقوانين جديدة فرصة لا نظير لها لحشد الإرادة السياسية والخبرة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين للتحقق من أنها تجسّد مبادئ المساواة بين الجنسين. ولقد أسهم الصندوق إسهاما هاما في هذا المجال في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ – وغالبا ما كان ذلك في شراكة مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبعثات الأمم المتحدة المتكاملة وجهات الأمم المتحدة الفاعلة الأخرى – بتقديم دعم إلى المبادرات ذات الصلة بالإصلاح في أكثر من ٦٠ بلدا. وفي الخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١، سيزيد الصندوق من تعزيز الدراية الفنية والشبكات والخبرات للإسهام في ضمان وصول البلدان النامية التي تشهد عمليات إصلاح دستورية أو قانونية إلى المعلومات عن كيفية مواءمة هذه الالتزامات مع الاتفاقية والاتفاقات الشارعة الأخرى وتنفيذها. هذا وسيركز الصندوق على الأطر القانونية والتنظيمية المتصلة بالحقوق في الأراضي والميراث وحقوق المشتغلات المهاجرات، وإنهاء العنف ضد المرأة، والإصلاح الانتخابي، وإصلاح القطاع الأمني.

٣٤ – الشراكات – سيتعاون الصندوق مع شركائه ويدعمهم في إنشاء وتحديث بيانات عن القوانين والسياسات في قطاعات محددة. وسيرسّخ الصندوق جهوده في الدعم المتواصل الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وذلك مع العمل على نحو وثيق مع برامج الحكم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع جهود برنامج الأمم المتحدة للسكان ذات الصلة بالتشريعات والقوانين، ومع عدد كبير من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وسيشدد الصندوق، بوجه خاص، على العمل مع الشركاء الآخرين من الأمم المتحدة من أجل تقديم دعم منسّق إلى البلدان التي تمضي قُدما في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ بشأن قرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ بشأن إنهاء العنف ضد المرأة. وسوف يسعى الصندوق إلى إقامة شراكة وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وشعبة النهوض بالمرأة،

واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لضمان أن يكون عمله في هذا المجال قائما على أساس الرصد والتنفيذ والإبلاغ (تقديم التقارير) وعلى أساس الإسهام في ذلك كله.

النتيجة ٣ – يُعزز ازدياد عدد نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية حقوق الإنسان للمرأة على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣٥ – إن مؤسسات العدالة غير الرسمية هي تلك التي تمس بصورة مباشرة للغاية قدرة المرأة على إعمال حقوق الإنسان لها. وتحكم هذه المؤسسات الممارسات العرفية والقوانين الدينية والنظم الشارعة الأخرى المحلية الأصل. وتوجد بضعة أمثلة مبتكرة على دعم المجتمعات المحلية لتحديد النهج اللازمة للتعامل مع نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية، بما يكفل حقوقا متساوية للمرأة. فعلى سبيل المثال، قدّم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمكافحة العنف ضد المرأة دعما من أجل إشراك قادة المجتمع الدينيين والمدنيين في محاربة العنف ضد المرأة والاتجار مثلما قامت بذلك مبادرة الصندوق في جنوب آسيا مع منتدى قيادات الأديان. وما لم تبذل الجهود لمعالجة العدالة غير الرسمية فإنه لن يكون في الإمكان سدُّ الفجوة ما بين وضع المعايير وتنفيذها ولن يكون في الإمكان أيضا تحقيق المساءلة بشأن الإيفاء بالوعود المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين.

٣٦ – الشراكات – سوف يعمل الصندوق مع الشركاء لتحديد البلدان أو المجتمعات التي يكون فيها الطلب قائما على بذل الجهود في هذا المجال، أو حيث تُبذل الجهود، وسوف يتتبَّع تسوية قضايا بعينها، وكذلك مدى قيام مجموعات الحوار بين الأديان وقادة المجتمع المحلي بمناصرة حقوق الإنسان للمرأة.

النتيجة ٤ – الزيادة في عدد عمليات الميزنة التي تأخذ المساواة بين الجنسين.

٣٧ – كان الطلب المقدم من البلدان المهتمة بإدخال أو ترسيخ الميزنة التي تراعي الفروق بين الجنسين ملحوظا على مدى الأعوام السبعة الأخيرة التي تخلّلها الدعم المكثّف المقدّم من الصندوق للمبادرات المتعلقة بالميزنة التي تراعي الفروق بين الجنسين. ففي أواخر عام ٢٠٠٠، خبر ٤٢ بلدا ضربا ما من ضروب هذه المبادرات. ذلك أنه حتى عام ٢٠٠٦، حدّد الصندوق ٣٣ بلدا آخر اضطلع بضرب ما من ضروب الميزنة التي تراعي الفروق بين الجنسين[١٠] وذلك مع تزايد عدد الأمثلة على الأخذ بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في قوانين الميزنة الوطنية وتعاميم طلب الميزانية وسياسات الميزنة الرئيسية. وقد سجّل عدد من مبادرات الميزنة المحلية التي تراعي الفروق بين الجنسين زيادات ملموسة في المخصّصات المرصودة للمساواة بين الجنسين.

(١٠) لا توجد بيانات كافية لتحديد عدد المبادرات الجارية من أصل هذه المبادرات، لكن الصندوق يتتبّع عددا متزايدا من التجارب التي يجري فيها إرساء الميزنة، التي تراعي الفروق بين الجنسين، في وزارات المالية.

٣٨ - الشراكات - ومن أجل الاسهام في هذه النتيجة، سيعتمد الصندوق على العمل القائم مع العديد من الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، واليونيسيف، والبنك الدولي في النظام المتعدّد الأطراف، والمفوضية الأوروبية، والجهات المانحة المتعدّدة الأطراف، وكذا مع الشركاء من مثل الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والمركز الدولي للبحوث الدولية، وأمانة الكمنولث. ويأمل الصندوق في تيسير مبادرة للأمم المتحدة على نطاق المنظومة تجعل الخبرات في مجال الميزنة التي تراعي الفروق بين الجنسين أيسر منالا للبلدان القادرة على الأخذ بها.

النتيجة ٥ - يُعزّز خبراء المساواة بين الجنسين ومناصروها ومنظماتهم وشبكاتهم قدرتهم وتأثيرهم في ضمان إدخال أبعاد قوية للمساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك في عمليات بناء السلام والإعمار بعد انتهاء الصراع.

٣٩ - تتعلق هذه النتيجة بشركاء رئيسيين للصندوق منذ زمن طويل: الوزراء المعنيون بالمساواة بين الجنسين و/أو شؤون المرأة، وشبكات حقوق الإنسان للمرأة، وخبراء المساواة بين الجنسين في الجامعات والمنظمات الرئيسية، والجماعات البرلمانية النسائية، والمنظمات والشبكات النسائية التي تُركّز على بناء السلام ومنع نشوب الصراع في البلدان الخارجة من الصراع، و"البنية الهيكلية" المتزايدة الداعمة للمساواة بين الجنسين، الموجودة في كل بلد ومنطقة ومؤسسة إنمائية تقريبا. ويدعم الصندوق قدرات هؤلاء الشركاء ونفوذهم السياسي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية - من خلال القيام، مثلا، بعقد اجتماعات نصف سنوية لوزارات شؤون المرأة في جنوب آسيا، ومن خلال التبادل الاستراتيجي بين بلدان الجنوب - وكذا في المحافل الرئيسية الإقليمية والعالمية، بدءا من المناقشات الحكومية الدولية وانتهاء بالاجتماعات العالمية، من مثل الاجتماعات الدولية المعنية بالإيدز. وغالبا ما تستمد بنود جدول أعمال السياسات التي يدعمها الصندوق من المسائل التي يحدّدها هؤلاء الشركاء.

٤٠ - ويعتزم الصندوق أن يعزّز بقدر كبير تقديم دعمه لوزارات شؤون المرأة بصفتها الوكالات الحكومية المحورية التي يتعين عليها أن تقود العمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الوطني؛ وإلى الجماعات البرلمانية، وإلى الوحدات المعنية بالمسائل الجنسانية والتّابعة للمنظمات الإقليمية الحكومية الدولية، وإلى خبراء المسائل الجنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي لزيادة نفوذهم وتأثيرهم؛ وإلى الجماعات والشبكات النسائية المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى ما تقوم به تلك الهيئات من دعوة على صعيد السياسات وإلى قدراتها على تتبّع التغييرات في نفوذها وتأثيرها.

٤١ - الشراكات - كرّس الصندوق موارد كبيرة لهذه النتيجة، لكن ليس لدى الصندوق ما يكفي من الآليات القائمة لتتبّع التغيرات الحاصلة في القدرة والنفوذ والتأثير وسيقوم الصندوق بإنشاء وتحديث قاعدة بيانات أساسية لقياس التغيرات الحاصلة في نفوذ وتأثير وموارد المنظمات النسائية التي يدعمها الصندوق والتي تعمل في قطاعات معينة (من مثل الأجهزة والمجموعات النسائية الوطنية العاملة على إنهاء العنف ضد المرأة، والمنظمات التي تشجّع المشاركة السياسية للمرأة). وستكون الشراكات مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية وفرادى منظمات الأمم المتحدة أمرا حاسم الأهمية.

النتيجة ٦ - سوف يُخصّص للنساء الأشد تهميشا (بما في ذلك، في جملة أمور، النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، والمشتغلات في القطاع غير الرسمي، والمهاجرات، ونساء الشعوب الأصلية، والناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني في حالات الصراع، والنساء المعاقات) قدر متزايد من الموارد والقدرات ومزيد من الصوت، بما يكفل إدراج أولوياتهن في السياسات والبرامج والميزانيات ذات الصلة.

٤٢ - ويقع دعم المجموعات المهمشات سياسيا واقتصاديا في صميم نُهج التنمية القائم على أساس الحقوق. إن ذلك مجال عمل ما فتئ الصندوق يدعمه منذ إنشائه. وسيقوم الصندوق بزيادة تركيزه على إعطاء الأولوية لمجموعات النساء اللاتي يُحدق بحقوقهن خطر عظيم وتكون الخيارات والفرص المتاحة لهن أضيق ما تكون، واللاتي تستحق رؤيتهن لإحداث تغيير مزيدا من العلانية والاهتمام.

٤٣ - الشراكات - سيُتَّبع نهج مماثل لذلك النهج الذي سيق للنتيجة ٥.

النتيجة ٧ - زادت كبرى مؤسسات السياسات وأداء الخدمات والإعلام مواردها، وحسّنت هياكلها وإجراءاتها وحوافزها وقدراتها لإنفاذ القوانين والسياسات التي تُعزز حقوق الإنسان للمرأة وتحميها انسجاما مع الاتفاقات العالمية والإقليمية والوطنية.

٤٤ - هناك أعداد متزايدة من الأمثلة العملية على الإصلاح المؤسسي الداعم للمساواة بين الجنسين. ولعل من أفضل الأمثلة على ذلك الطريقة التي غيرت بها بضع من وزارات المالية إجراءات دعم الميزنة التي تراعي الفروق بين الجنسين. وحتى في تلك الحالة ليس ثمة ضمان بأن هذه التغييرات ستكون دائمة.

٤٥ - وسيعتمد تحديد المؤسسات التي سيعمل الصندوق وشركاؤه معها على ذات الفُرص والتحديات التي تكون موجودة في سياقات مختلفة وإذا وُضعت في الاعتبار الحاجة الماسة إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات بالمساواة بين الجنسين فإن دور مؤسسات إيصال الخدمات يصبح أكثر أهمية. وعلى العموم، واستنادا إلى الخبرات السابقة، فإنه ستُعزز الشراكات أو تُقام مع:

مؤسسات العدالة (إنفاذ القوانين والجهاز القضائي)؛ والبرلمانات؛ والوزارات الرئيسية، من مثل وزارتي المالية والعمل، وكذلك مع الوزارات التي تُركّز على مناصرين محدّدين (المهاجرات مثلا) أو على مسائل محدّدة (من مثل حقوق الأراضي والملكية)؛ والمؤسسات المنشأة لحماية المرأة من العنف الجنسي والعنف الجنساني، ولتيسير مشاركة المرأة في عمليات السلم والانتخابات؛ والبلديات. وسيواصل الصندوق الاعتماد على شراكات العمل الوثيقة مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية من مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وغيرها.

٤٦ - الشراكات - حتى يكون في الإمكان دعم ورصد التغييرات في تخصيص الموارد المالية، وتعزيز نظم الحوافز والقدرات واستخدام البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، فإن الصندوق سيحتاج إلى شراكات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التنفيذية والمتخصصة، ومع لجان الأمم المتحدة الإقليمية. وستكون إقامة شراكة قوية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سياق تقديم دعمه إلى المؤسسات الوطنية الرئيسية، أمرا حاسم الأهمية.

النتيجة ٨ - تُسفر المبادرات المجتمعية عن عدد متزايد من النماذج الفعّالة للنهوض بحقوق المرأة والقضاء على اللامساواة بين الجنسين.

٤٧ - إن الفرصة لفهم كيف يُحدث التغيير صوب المساواة بين الجنسين من خلال البرامج الشمولية إنما تتعزّز عن طريق المبادرات النموذجية على صعيد المجتمع المحلي. هذا وسوف يستخدم الصندوق تعريفا واسعا ''للمجتمعات المحلية'' يتضمن المحلات الجغرافية وكذا أنواعا أخرى من المجتمعات المحلية (من مثل العمل المضطلع به مع شركة السكك الحديدية الهندية، بصفتها أحد أرباب العمل في القطاع العام، لمعالجة الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز). وسيعتمد الصندوق على العمل السابق المستخدم لاختبار ''مناطق تمكين المرأة'' مثلا، وذلك مع العمل مع عدد من منظمات الأمم المتحدة الأُخرى في مجتمع محلي زمبابوي ريفي، ويعمل أيضا مع البلديات من أجل الأخذ بالميزنة التي تراعي الفروق بين الجنسين، بما في ذلك مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وغيره.

٤٨ - الشراكات - سيتم توثيق عدد مختار من هذه المبادرات ومتابعته على مدى فترة الخطة الاستراتيجية باعتبارها نهجا رئيسيا لبيان الاستراتيجيات المتكاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستوى المحلي.

إطار النتائج الإنمائية في الممارسة العملية: كيف ينفذ الصندوق الإطار لتعزيز الرصد القائم على أساس النتائج

استجابة لأوجه القلق من أن إطار النتائج الإنمائية على قدر كبير من الغموض، فإن الصندوق يودُّ إيضاح ما يلي:

١ – المساءلة عن الأهداف والنتائج والنواتج

النتائج على صعيد الهدف: يتعين تحقيقها خلال الفترة المقبلة التي تتراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة كجزء من توافق الرأي والالتزام على الصعيد العالمي بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد احتفظ الصندوق ببيانات مماثلة عن الأهداف في الخطط الاستراتيجية الثلاث الماضية، مع تغيير بسيط، لكن مهم، في هذه الخطة يُركِّز على تنفيذ الالتزامات الوطنية.

النتائج على مستوى الإنجاز: هي المحرك للخطة الاستراتيجية للصندوق، فهي توجه اختيارات برامج الصندوق وملاك موظفيه ووجوده وتخصيص موارده وسوف يسهم الصندوق في هذه النتائج جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الأخرى الوطنية والإقليمية والدولية. ويستوحى من تجارب الصندوق وخبراته السابقة أن هذه النتائج يمكن تحقيقها في خلال فترة السنوات الأربع. ويقدِّر الصندوق أنه لو استوفيت متطلباته فإن بإمكانه أن يقدم دعمه لما يقرب من ٦٠ بلدا على مدى السنوات الأربع للخطة لإحراز تقدم كبيرة صوب الانجازات المتوخاة. والصندوق مسؤول، مع العديد من شركائه الآخرين، عن الإسهام في هذه الإنجازات، وهو يتتبع مساهماته من خلال وضع نتائج على مستوى النتائج الفرعية وكذا من خلال إطار الإدارة من أجل النتائج.

النتائج على مستوى النواتج: وهي ما يسأل الصندوق عن أدائه وقياسه مباشرة. ويمكن تفصيلها أساسا إلى أربع مجموعات نتائج رئيسية. القدرات/المهارات/المعارف/الوعي، والشبكات والشراكات؛ والمعلومات/البيانات؛ والمشاريع النموذجية/النظم (انظر أدناه وإطار النتائج الإدارية).

٢ – تتمثل نقطة البدء لدى الصندوق في الاستناد إلى الإنجازات الحالية. لا يقصد من الخطة الاستراتيجية إطلاق طائفة واسعة من المبادرات، لكن يقصد منها الاستناد إلى الأساس الثابت والشراكات الثابتة اللذين أرساهما الصندوق. هذا وقد مضى الصندوق قدما بشأن العديد من هذه النتائج في عدد من البلدان. وسيكثف الصندوق دعمه لإحراز تقدم أكبر بشأن هذه النتائج وعدة نتائج أخرى.

٣ - النتائج على مستوى النواتج مترابطة ومتعاضدة وليست قائمة بذاتها. مع أن إطار النتائج الإنمائية يشمل ثماني نتائج على مستوى النواتج فإنه ليس ثمة ثماني مسارات نشاط مختلفة. وتمثل النتائج جهدا شموليا لإحراز تقدم صوب هذا الهدف. والأمر المختلف، وهذا يتوقف على السياق، إنما هو نقطة البدء ومزيج النتائج. ففي بعض البلدان، قد تكون نقطة الدخول لتعزيز التنفيذ هي التركيز على تعميم المساواة بين الجنسين في الخطط الإنمائية الوطنية (النتيجة ١)، مع التركيز في الوقت ذاته على بناء قدرات مناصري المساواة بين الجنسين والمؤسسات الرئيسية (النتيجتان ٥ و ٧). وفي بلدان أخرى، قد تتمثل نقطة الدخول في دعم الشركاء لبناء القدرات في مجال الميزنات التي تراعي الفروق بين الجنسين، مع التركيز على المبادرات المجتمعية ومجموعات النساء المهمشات. وحتى يحرز تقدم ذو معنى، فإن الصندوق والعديد من شركائه سيدعمون في نهاية المطاف العمل المتعلق بالنتائج الثماني على مستوى الإنجازات جميعها في بلد بعينه.

انظر المرفق ٦ للاطلاع على رسم بياني يشرح منطق المداخلات الذي يوجه جهود الصندوق المبذولة لدعم إطار نتائجه.

خامسا - إطار النتائج الإدارية

٤٩ - يحدد إطار النتائج الإدارية مجالات تعزيز التنظيم الداخلي الذي ينتظر أن يمكن الصندوق من أداء برنامجه وبناء شراكات والإسهام في النتائج من خلال إطاره للنتائج الإدارية. وينقسم هذا الإطار إلى أربعة مجالات: (أ) دور تقديم المشورة على صعيد السياسات والبرمجة الحفازة؛ (ب) التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة؛ (ج) المساءلة والمخاطر والرقابة؛ (د) القدرات الإدارية والبشرية والمالية (انظر المرفق ٢ للإطلاع على النتائج والمؤشرات والأهداف). ويصف الإطار مواطن القوة والتحديات التي تم تحديدها من خلال تقييم الإطار المالي المتعدد السنوات وغيره من التقييمات والتقديرات.

٥٠ - الصندوق مسؤول مباشرة عن تحقيق النتائج الثماني عشر على مستوى الإنجازات التي تؤلف إطار النتائج الإدارية ورصدها بدقة. وقد أعدت النتائج والبيانات الواردة أدناه لتمكين الصندوق من ممارسة مسؤوليته الكاملة عن تحقيقها.

ألف – تقديم المشورة على صعيد السياسات والبرمجة الحفازة (النتيجة الإدارية ١)

هناك نظم قائمة تتولى تتبع كيف تسهم استراتيجيات الدعوة وتقديم الدراية الفنية/المشورة الفنية بدعم من الصندوق في أحداث التغييرات في السياسات والممارسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي (١-١).

٥١ - تستجيب هذه النتيجة لملاحظات عديدة أبداها أصحاب المصلحة، وأعضاء المجلس التنفيذي، وتقييم الإطار المالي المتعدد السنوات للصندوق، حول الحاجة إلى تعزيز النظم والقدرات للإبلاغ عن كيف يحدث التغير وإلى تحديد ما يمكن عزوه إلى إسهامات معينة من الصندوق. وتركز النتيجة على تتبع - ولا سيما تتبع - كيف يسهم الصندوق في دعم التغيرات الناشئة عن اختصاصين أساسيين من اختصاصات الصندوق: ألا وهما الدعوة وتقديم الدراية/المشورة الفنية.

تنظم تجارب وخبرات معنية لدى الصندوق في تطوير القدرات في مجموعات نهج واضحة سهلة المنال، بما في ذلك في ما يتعلق بالتبادل بين دول الجنوب

٥٢ - تستجيب هذه النتيجة لما خلص إليه تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق والردود الواردة من المشاورات بشأن الخطة، وفيها ترد توصيته بتقديم نهج أكثر وضوحا لتطوير القدرات والتبادل في ما بين دول الجنوب.

في وسع أصحاب المصلحة الرئيسيين الوصول بيسر إلى المعلومات عن التقدم المحرز صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان في شتى أرجاء العالم وإلى السبل الكفيلة بذلك (٣-١)

٥٣ - يعتزم الصندوق أن يتعمق في هذا العمل على أساس ثلاثة اتجاهات عامة: (أ) تحليل الدروس المكتسبة من برامج الصندوق وغيره، بما في ذلك آثار ذلك فيما بين الأقاليم وفيما بين البرامج ونشر ذلك التحليل؛ (ب) تحليل العمليات والاتجاهات الإنمائية الرئيسية التي تؤثر على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ (ج) القيام على نحو منتظم برصد التقدم المحرز بشأن نتائج ومؤشرات المساواة بين الجنسين في خطته الاستراتيجية. وسوف يركز الصندوق على توفير هذه المعلومات وتيسير وصول الدوائر المناصرة إليها. وسيتطلب هذا إنشاء شراكات قوية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، واليونيسيف (ولا سيما في سياق نظام ''DevInfo'')، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة النهوض بالمرأة، من أجل إنشاء عدد من قواعد البيانات وتحديثها باستمرار (انظر المؤشرات في إطار النتائج الإنمائية، المرفق الأول).

٥٤ - وسيكفل الصندوق وجود عدد كاف من الموظفين والموارد لإصدار طبعة ذات نوعية عالية من ''تقدم المرأة في العالم'' ولتسليط الضوء على أفضل ما يمكن عمله. وأخيرا، سيدعم الصندوق تقديم مساهمات في جماعات الممارسة الحالية (مثلا، في ما يتعلق بالميزنة، التي تراعي الفروق بين الجنسين، تدعم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وجماعات الممارسة التي تشرف عليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ظهور جماعات جديدة في المجالات الناشئة وتواصل تحسين تركيز مواردها الحالية القائمة على أساس شبكة الإنترنت، بما في ذلك www.womenwarpeace.org و www.womenandaids.org و www.gender-budgets.org.

تعزيز القدرة الداخلية وقدرة الشركاء على إجراء تقييمات، تراعي الفروق بين الجنسين وتقوم على أساس النتائج وعلى أساس الحقوق، من شأنها توفير معلومات عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (١-٤)

٥٥ - انسجاما مع التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، يعزز الصندوق قدرته على التقييم. ذلك أنه سيزيد عدد موظفيه لغرض التقييم ويركز على تعزيز قدرة شركائه والمبادرات المشتركة بين الوكالات. إن تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين وشبكات التقييم الإقليمية أمر حاسم الأهمية لكفالة وجود مجموعة من الفنيين الأكفاء القادرين على إجراء تقييمات تراعي الفروق بين الجنسين. ففي عام ٢٠٠٥، أطلق الصندوق شراكة مع رابطة التقييم الأفريقية، تركز على تعزيز تطوير القدرات والنهج لإجراء تقييمات للنواتج والأثر من منظور مراعاة الفروق بين الجنسين؛ ويخطط الصندوق لتوسيع نطاق هذه الشراكات في الخطة الاستراتيجية. فلقد أنشأ الصندوق عملية لتطوير القدرات على إجراء التقييمات لصالح الجهات الممنوحة من قبل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف. وسيواصل العمل على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ويأمل في إقامة مبادرات مشتركة وتقييمات نظراء خدمة للهدف المتمثل في زيادة المعرفة بشأن ''كيف'' يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين على المدى الطويل.

يتيح الصندوق قدرا كافيا من الوثائق والتقييمات لإثارة الاهتمام بتوسيع نطاق المبادرات الحفازة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، التي يبتدرها الصندوق أو يدعمها، أو بإعادة تطبيقها

٥٦ - استنادا إلى الولاية بأن يكون أداة ابتكار وحفز، حاول الصندوق، خلال خطتيه السابقتين، تتبع مدى إعادة تطبيق مبادراته أو مدى توسيع نطاقها. غير أن الصندوق لم يكرس موارد لتشجيع الجهات الأخرى على إعادة تطبيق برامجه المبتكرة أو توسيع نطاقها،

أو لتتبع نجاح تلك الجهات في فعل ذلك. ويعتزم الصندوق التركيز بصورة خاصة على هذا الأمر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٧ - وعلى وجه الخصوص، سيقوم الصندوق بما يلي: (أ) وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تقييم متعدّدة المستويات لصالح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف (استنادا إلى شراكته الأولية مع البنك الدولي)، وتحديد مبادرات مختارة تستحق استثمارا أكبر لتوسيع نطاقها أو إعادة تطبيقها؛ (ب) الاستثمار بكثافة أكبر في تقييم الأثر وتوثيق عمليتي إعادة التطبيق و''توسيع النطاق'' لفهم كيف تعملان في الحفز على مزيد من الاستثمار في المساواة بين الجنسين[(١١)]؛ (ج) مناصرة توسيع نطاق نتائج الشراكات القائمة حاليا.

باء - التنسيق والإصلاح في الأمم المتحدة (النتيجة الإدارية ٢)

سيضطلع الصندوق بدور لا لبس فيه كجهة فاعلة رئيسية للمساواة بين الجنسين في سياق وآليات إصلاح الأمم المتحدة (٢-١)

٥٨ - لاحظت عدة تقييمات غموضا يشوب دور الصندوق بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق تقدما خلال الخطة السابقة في إيضاح ذلك الدور مجددا، لكن الحاجة ما زالت قائمة إلى مزيد من الوضوح، وإلى تعزيز الشراكة والتكامل. ذلك أن ثمة حاجة إلى خطوط واضحة للمسؤولية ولا سيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بما يكفل أن يُقدم نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية دعما متسقا للبلدان بشأن المساواة بين الجنسين، وبين الصندوق وشعبة النهوض بالمرأة. ومكتب المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنّهوض بالمرأة، بما يكفل الاتساق بين جانبي المنظومة الشارع والتنفيذي. هذا وتوفّر المشاريع النموذجية التي تتم في إطار ''توحيد الأداء''، مع وجود الصندوق في ستة مشاريع منها، فرصة أخرى لاختبار كيف تؤدي الأمم المتحدة ''أداء موحدا'' في المساواة بين الجنسين، ويعمل الصندوق مع فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تقديم الدعم لرصد العملية وتعزيزها.

---

(١١) خلال الإطار التمويلي المتعدد السنوات، اقترح الصندوق على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، إنشاء ''معهد للابتكار بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''. وتقوم الفكرة على تحديد وتوثيق، من خلال دراسات إفرادية رفيعة المستوى، لعملية الابتكار وإعادة التطبيق، مع التركيز على كيفية إمكان أن ييّسر الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الأخذ بنُهُج شمولية تقوم على أساس النتائج وعلى أساس الحقوق. وتظل هذه الفكرة قابلة للتطبيق ويأمل الصندوق في الاستعانة بشركائه لتنفيذها.

٥٩ - وفي السنتين الماضيتين، بادر الصندوق إلى ابتكار عدد من النماذج التي أبدت إمكانية لتعزيز التنسيق، ففي المنطقة الأندية دون الإقليمية، مثلا، جمع الصندوق بين المنسقين المقيمين من خمسة بلدان وأعدّ اتفاقا يُسترشد به في التنسيق بخصوص المساواة بين الجنسين. وفي الجنوب الأفريقي، يقود الصندوق الفريق الفرعي المعني بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان التابع لفريق مديري الأمم المتحدة الإقليميين. وسوف يستند الصندوق إلى هذه التجارب والخبرات لتعزيز التنسيق والتعاون داخل إطار فريق الأمم المتحدة القطري وعلى الصعيد الإقليمي.

تمكّن الأدوات والسياسات والمعلومات التي يُنشئها الصندوق، وآليات التنسيق ما بين الوكالات، التي يشارك الصندوق فيها، أفرقة الأمم المتحدة القطرية من توفير دعم متسق وشمولي للبلدان للنهوض بالمساواة بين الجنسين (٢-٢)

٦٠ - أخذا بالتوجيه الصادر عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات بأن ''على منظومة الأمم المتحدة أن تفيد من خبرة الصندوق الفنية في المسائل الجنسانية''، دعا الصندوق إلى إنشاء فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وكذلك يضطلع الصندوق بمشاركة نشطة في العديد من فرق العمل التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإنهاء العنف ضد المرأة.

٦١ - وبموجب الخطة الاستراتيجية، سيواصل الصندوق عمل فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين، التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل توحيد المعلومات الناشئة عن مؤشرات أداء الدعم الذي يقدّمه فريق الأمم المتحدة القطري لموضوع المساواة بين الجنسين (مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ ومن أجل توحيد الاستنتاجات من برنامج لتعلّم العمل، واتخاذ إجراءات بشأنها، لدعم نماذج من إعداد فريق الأمم المتحدة القطري، لوائح شمولية بشأن المساواة بين الجنسين (مع اليونيسيف)، وتعميم النهج التدريبية وقوائم الخبراء الاستشاريين دعما للقدرة على المساواة بين الجنسين (مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة). وسيواصل الصندوق أيضا تطوير فكرة إنشاء ''معهد للابتكار بشأن المساواة بين الجنسين'' مع شركائه الآخرين من الأمم المتحدة ومع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة للقيام على نحو منهجي بتحديد وتوثيق الاستراتيجيات الواعدة التي تنفّذها أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتعزيز الأولويات الوطنية للمساواة بين الجنسين.

٦٢ - وعلاوة على ذلك، يعتزم الصندوق تقييم أثر دعمه المقدم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية على نحو أكثر منهجية، ولا سيما في ما يتعلق بالتقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم

المتحدة للمساعدة الإنمائية والعمليات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، والتنسيق ما بين الأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية، لتقييم النُهج التي تعزز فعالية أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتزامها الدائم بدعم الأولويات الوطنية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

تعزيز الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة (٢-٣)

٦٣ - تفي مذكرات التفاهم المبرمة مع منظمات الأمم المتحدة بشأن مجالات عمل محددة (من مثل الميزنات التي تراعي الفروق بين الجنسين المبرمة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) بغرض إيضاح المزايا النسبية، وتعزيز التنسيق والحد من التجزؤ. وسيعمل الصندوق مع شركائه من الأمم المتحدة لتحديد عدد مختار من المجالات التي تكون فيها تلك المذكرات جديرة بأن تُعزّز استراتيجيات واضحة لتحقيق الاتساق بين أوجه لدعم المقدم إلى البرامج القطرية المعنية بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة.

تبين البرمجة والبرامج المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى كيف يمكن أن تعزّز الشراكات فعالية استراتيجيات الدعم والدعوة (٢-٤)

٦٤ - يُنسّق الصندوق ما لا يقل عن ١٠ مبادرات مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والإقليمي، أو يشارك عضوا فيها. وقد تكون هذه المبادرات نقاط الدخول للحفز على زيادة فعالية الأمم المتحدة برمتها والقيام، في الوقت ذاته، بتحقيق فوائد هامة للمساواة بين الجنسين. ويستغرق تشكيل هذه الشراكات أو ابتدارها أو المشاركة فيها وقتا لا يستهان به. وسوف يُحسّن الصندوق قدرته على تقييم الفوائد الملموسة التي تنشأ عن هذه الشراكات، سواء من حيث نتائجها في تعزيز المساواة بين الجنسين أو من حيث بناء القدرات والالتزام ما بين الشركاء من الأمم المتحدة.

في وسع الصندوق أن يقدّم دعما للتنسيق نيابة عن الأمم المتحدة من شأنه أن يزيد من الالتزام والموارد الكلية المتاحة للمساواة بين الجنسين (٢-٥)

٦٥ - اضطلع الصندوق بهذا الدور في بلدان عدة في أنحاء العالم: فقد اضطلع، مثلا، بدور مدير صندوق سلة جهات مانحة متعددة للشؤون الجنسانية والحكم في كينيا؛ وبدور الأمانة بصندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في الصين؛ وبدور مدير لصندوق الأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة. وقد جمع الصندوق خبرة واسعة في هذه الأدوار وتتوافر لديه الآن النظم الإدارية والقدرة على وضع المعايير وإصدار النداءات لتقديم مقترحات وتيسير العمليات ما بين الوكالات التي تحدّد نُهجا مبتكرة للدعم. ويشكل هذا اختصاصا أساسيا يأمل الصندوق في توسيع نطاقه وتعزيزه في الخطة الاستراتيجية الجديدة مع مراعاة صلته بإصلاح الأمم المتحدة وأشكال المعونة الجديدة.

جيم – المساءلة والمخاطر والإشراف (النتيجة الإدارية ٣)

الثقافة والقدرة الكفيلتان بتحقيق نتائج ومعدّلات أداء عالية والإبلاغ عنها جزء لا يتجزأ من ممارسات الصندوق (٣-١)

٦٦ - تمثل الخطة الاستراتيجية إطار المساءلة الأساسي للصندوق في علاقته مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما الدول الأعضاء. والمسؤولية عن الإسهام في أهداف الخطة ونتائجها أمر يتشاطره الشركاء الإنمائيون ذوو الصلة وفقا للمبادئ الإدارية التي تقوم على أساس النتائج. والصندوق مسؤول مسؤولية مباشرة وكاملة عن: إنجاز نواتج إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية؛ وعن السهر على المواد التي اؤتمن عليها، بما في ذلك الحفاظ باطراد على معدّل أداء عال؛ ورصد إنجاز النتائج الواردة في الخطة الاستراتيجية والإبلاغ عنها.

٦٧ - وسوف يستثمر الصندوق في نظام، أكثر كفاءة وأكثر فعالية، لتتبّع التقدم التراكمي المحرز صوب النتائج والنواتج. ويعتزم الصندوق الاستناد إلى خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لابتكار قاعدة بيانات الكترونية لتعزيز الإبلاغ عن النتائج وتحليلها؛ ولاستعراض منتظم ودقيق لنوعية الإبلاغ؛ ولمعالجة الثغرات في القدرات من حيث الإبلاغ القائم على أساس النتائج. وسوف يربط الصندوق تلك الأنشطة برصد معدّلات الأداء وذلك لاتخاذ الإجراءات، حسب الاقتضاء؛ لتحسين الأداء.

تنفذ استراتيجية لإدارة المخاطر وتُعمَّم في نظم الصندوق وقيمه

٦٨ - يشكّل تحسين إدارة المخاطر أحد الأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية الحالية. ولبلوغ تلك الغاية، فإن الصندوق يضع اللمسات الأخيرة على نموذج لتقييم المخاطر. وسوف يقوم الصندوق بجهود متضافرة لتحديد المخاطر وإدارتها من أجل بلوغ الأهداف مع الحد من المخاطر التي تُهدّد مصالح أصحاب المصلحة. وتحقيق التمويل المتعدّد السنوات مبدأ مركزي من مبادئ استراتيجية الصندوق لإدارة المخاطر، إذ أن ذلك التمويل يُعزّز القدرة على التنبؤ ويحدّ من الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تحوطية خشية حدوث أي هبوط في التبرعات.

تعزيز القدرات على وضع السياسات والإشراف والرصد، بما في ذلك القدرة على تقديم الدعم إلى السلطات التي يتم تفويضها

٦٩ - ضاعف الصندوق ممارساته الإشرافية الرقابية في عام ٢٠٠٧ مقارنة بذلك في عام ٢٠٠٦، وذلك من خلال طائفة متنوعة من الأساليب، منها المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحسابات. فللمرة الأولى، تقرّر الأخذ بممارسات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٧ بناء على نموذج لتقييم المخاطر للمنظمة. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، سيواصل

الصندوق ممارسات الإشراف والرقابة، استنادا إلى نموذج المخاطر، ليكفل تواءم وترابط البرامج والمثابرة في رصد وتقييم واستخدام نواتج الرصد والتقييم، وكفاءة العمليات واستخدام إدارة المخاطر وصولا إلى الدرجة المثلى في فعالية الأداء وتحديد الأثر بموجب الخطة الاستراتيجية. وسوف يفيد الصندوق من استخدام النظم المُتَّبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرصد تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات.

٧٠ - سوف يحسّن الصندوق الكفاءة التنفيذية بأن يقرن اللامركزية وتفويض السلطة من المقر بتحويل الرقابة والضوابط الداخلية من نهج مركزي، رهنا بموافقة من المقر، إلى نهج لا مركزي، حيث تفوض السلطة ويكون المديرون مسؤولين عن النتائج التي تتحقق من خلال القواعد الواجبة الاتباع. وتسليما بالصلة القوية بين تفويض السلطة والمساءلة، فإن الصندوق سيُعزّز القدرات، في مجال السياسات والإشراف والرقابة والرصد، في المقر، على تقديم المشورة والدعم للمكاتب دون الإقليمية في مجال ممارسة السلطة التي يتم التفويض بها وعلى إنشاء آليات فعّالة للرقابة والرصد.

٧١ - تُعدُّ المساءلة من بين أعلى أولويات الصندوق. فالمدير التنفيذي وكبار المديرين يخضعون للمساءلة فرادى وجماعات. وسيُعزّز الصندوق أطر المساءلة وآلياتها لكل وحدة من الوحدات وللموظفين بمختلف رتبهم. وسيتولى اهتمام خاص للمساءلة المالية والإدارية من خلال نظام ''أطلس''. وستولى رعاية خاصة لرصد وكفالة تنفيذ التدابير التصحيحية.

دال - القدرة الإدارية والبشرية والمالية (النتيجة الإدارية ٤)

تمكن بنية الصندوق الهيكلية ووجوده الصندوق من الاستجابة للطلبات لدعم المساواة بين الجنسين على الصُعد القطري والإقليمي والعالمي وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة (٤-١)

٧٢ - لتمكين الصندوق من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، فإن الصندوق في حاجة إلى إمداده بالموارد وبالموظفين وإلى أن يكون له وجود استراتيجي أو تغطية استراتيجية على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي. وسوف يتم تشكيل الهيكل التنظيمي بما يكفل الفعالية القصوى في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وتتمثل إحدى الأولويات في كفالة أن يكون في وسع الصندوق الإسهام الكامل في تلبيته الطلب الوارد من بلدان البرنامج والاستجابة للفرص الناشئة عن إصلاح الأمم المتحدة.

الموظفون

٧٣ - تنبثق إسقاطات الصندوق بشأن ملاك الموظفين من خبرته في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ومن قدرته على تلبية الطلب من الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء؛

ومن نتائج تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وتتوافق إسقاطات الموارد البشرية مع النتائج المتوقعة في إطار الصندوق لاحتياجاته المالية القصوى، وتسلط الضوء على أهمية أن يكون لدى الصندوق عدد من الموظفين الدائمين ليتناسب وحجم البرنامج. وتشمل الأولويات الدنيا:

(أ) تعزيز الدعم التقني الميداني المقدم إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتحسين الكفاءة العامة من خلال اللامركزية بإضافة أفرقة تقنية صغيرة في ثلاثة من مراكز الأمم المتحدة الإقليمية على الأقل؛ وموظف برامج دولي واحد إضافي وموظف إداري إضافي في كل مكتب من المكاتب دون الإقليمية؛

(ب) تعزيز القدرة على التقييم والتعلم وإدارة المعارف بإنشاء وحدة لإدارة التقييم والمعارف في نيويورك وبزيادة القدرة على التقييم في المكاتب دون الإقليمية.

الوجود الميداني

٧٤ - حقق الصندوق وجودا فعال التكلفة في حوالي ٦٠ بلدا على مدى السنوات الأربع الماضية من خلال ترتيبات مرنة من خلال الاستجابة للطلب. وقد طور خمسة أنواع من الوجود: (أ) المكاتب دون الإقليمية؛ (ب) المكاتب البرنامجية القطرية التي يرأسها موظف دولي وتدعمها برامج على أساس اقتسام التكاليف؛ (ج) مكاتب برنامجية قطرية يرأسها موظف وطني وتدعمها برامج على أساس اقتسام التكاليف؛ (د) مستشارون تقنيون باقتسام التكاليف مع منظمة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، غالبا ما تكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (هـ) تعيين متطوع من متطوعي الأمم المتحدة أو موظف فني مبتدئ في أحد أفرقة الأمم المتحدة القطرية للإشراف على تنفيذ عنصر من عناصر برنامج دون إقليمي.

٧٥ - وفيما تنطوي الأنواع الثلاثة الأخيرة للوجود على إمكانية أداء نتائج مثيرة للإعجاب باستثمار أدنى فإنها تنطوي على تحديات رئيسية: (أ) في بعض الحالات، وحيث يكون الوجود من خلال موظفين وطنيين فإنهم يكونون غير قادرين على المشاركة التامة في فريق الأمم المتحدة القطري، وبناء شراكات قوية مع أعضاء الفريق المذكور أو المشاركة في صنع القرار؛ (ب) يتعامل المستشارون التقنيون مع تعقيدات خطوط الإبلاغ المزدوج، وأحيانا، التوقعات المختلفة لكلتا المنظمتين؛ (ج) وفيما يستطيع متطوعو الأمم المتحدة والموظفون الفنيون المبتدئون تقديم الدعم اللازم في أحوال معينة، فإنه غالبا ما تكون هناك حاجة إلى وجود موظفين فنيين أكثر قدما لتقديم دراسة فنية أوسع.

٧٦ - وتتمثل أولوية الصندوق، في مجال تعيين الموظفين، في تعزيز وجوده الميداني باستخدام المعايير التالية:

(أ) الفرصة لتعزيز التقدم: في البلدان التي تستعيد عافيتها بعد انتهاء الصراع، والتي تسن دساتير جديدة أو أنها تُقبل على إجراء انتخابات، وتلتزم التزاما قويا بتعميم منظور المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وفي أحوال أخرى، حيث تسنح فرص فريدة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة. سيقوم الصندوق بترتيب الأولوية للبلدان أو المناطق دون الإقليمية التي توجد فيها تلك الفرص، مع توفير الدعم للشركاء الوطنيين للقيام بدور ريادي بمؤازرة من الصندوق وحسب الطلب.

(ب) خطر انتكاس حقوق الإنسان للمرأة: في بعض البلدان، توجد اتجاهات تسهم في انتكاس الحقوق التي قد نالتها المرأة، بسبب التحولات الاقتصادية التي تكثف تأنيث الفقر، أو بسبب الصراعات التي تكثف من انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، وبسبب ظروف أخرى. إنها أحوال سوف يستخدم الصندوق فيها موارده للاستجابة للطلب، على الصعيد الوطني، لوجود الصندوق أو للدعم منه.

(ج) الطلب: ستكون أعلى أولوية للصندوق هي الاستجابة لطلب محدد من بلدان البرنامج تعبيرا عن التزامها وإرادتها السياسية.

(د) الحاجة: سيقوم الصندوق بترتيب للأولوية للبلدان التي سجلت أدنى مؤشرات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة.

(هـ) المواءمة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية: سوف يستجيب الصندوق حيث يكون المنسقون المقيمون أو أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الآخرون قد حددوا الاحتياجات والفرص. ففي الخطة السابقة، كان الطلب الوارد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل وجود للصندوق أعلى من قدرة الصندوق على الاستجابة.

٧٧ - ولكفالة المواءمة التي تستطيع الاستجابة للطلب، فإن الصندوق سيقوم بتتبع الطلبات التي ترده، للحصول على دعم تقني أو دعم على صعيد السياسة العامة أو دعم تمويلي، من الدول الأعضاء والشركاء من الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والشبكات النسائية وغيرها، ويبلّغ عن مدى قدرته على الاستجابة للطلب الوارد.

تحسين أطلس وغيره من نظم الإدارة والنظم المالية ونظم الموارد البشرية لدعم ربط النتائج بالتدفقات المالية (٤-٢)

٧٨ - لما كان ''أطلس'' نظاما لتخطيط موارد أي مؤسسة فإنه يستخدم في الصندوق بشتى مرافقه وبمستويات متعددة. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١١)، سيعزز استخدام ''أطلس'' في البرمجة والتنفيذ والرصد. وسيوسع نطاق التدريب المركز، القائم على

حسب الاحتياجات، على أطلس وغيره من أدوات ووسائل العمليات جنبا إلى جنب مع تعزيز جماعات المعارف والممارسات العملية. هذا وسوف تشهد فترة الخطة الاستراتيجية تنفيذ تحسين خطة مشروع أطلس ''الموجه ٢'' والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

يتوافر عدد كاف من الموظفين الأكفاء باطراد لتلبية طلبات البرنامج (٤-٣)

٧٩ - من أجل تلبية الطلبات الواردة إلى البرنامج خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، سوف يستند الصندوق إلى التقدم المحرز في مجال الموارد البشرية. ومن المتوقع لأي تحرك بعيدا عن ترتيبات التعاقد القصيرة الأجل مع موظفين لملء وظائف أساسية أطول أجلا أن يجتذب ويستبقي موظفين ذوي كفاءة عالية لتنضاف خبراتهم إلى الخبرة الموجودة حاليا وللحد من تبدد الموظفين وتناقصهم الطبيعي. وسيواصل الصندوق استكشاف تحسين الفرص الوظيفية للموظفين ذوي الكفاءة العالية، الذي غالبا ما يشكل تحديا في المنظمات الصغيرة. والتلاحم في هذا الشأن مع سائر منظمات الأمم المتحدة مستحسن ومطلوب. وسيقوم الصندوق أيضا بوضع وتطبيق استراتيجية تعلم أكثر شمولا ومنهجية.

تحسين الإشراف على الموارد في إطار إدارة الصندوق (٤-٤)

٨٠ - تعد الإدارة الفعالة الكفؤة للموارد المالية السبيل إلى تعزيز القدرة الوطنية على إحراز تقدم صوب المساواة بين الجنسين. وانسجاما مع التزامات البرامج والصناديق الشقيقة، سيعزز الصندوق الآليات الداخلية لتخصيص الميزانية البرنامجية وميزانية الدعم لفترة السنتين وتوزيعهما على الوحدات التابعة للصندوق ومكاتبه البرنامجية دون الإقليمية، وكذا إعادة توزيع الموارد غير المنفقة في حينها. وسوف يستخدم الصندوق نظام ''أطلس'' ليكفل استمرار رصد النفقات، ويعتبر المديرين مسؤولين عن بلوغ أهداف الإنفاق المقررة في الخطة.

سيتم توسيع وتنويع قاعدة الموارد لتلبية الطلب على الدعم الحفاز والتقني المقدم من الصندوق وتقديم المنح

٨١ - تجاوز الصندوق التبرعات الكلية المسقطة في السنوات الثلاث الأول من الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وكانت الإسقاطات المتوقعة بمبلغ ١٢١,٣ مليون دولار، فيما تلقى الصندوق بالفعل ١٦٠ مليون دولار. وازداد عدد الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات من ٤٠ دولة في عام ٢٠٠٤ إلى ٥١ دولة في عام ٢٠٠٦. غير أن التبرعات بقيت متركزة بين بضعة مانحين، إذ قدم أكبر المانحين - إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية - تبرعات بلغت ثلثي المجموع في عام ٢٠٠٦. ونقصت الأموال الأساسية للصندوق عن الإسقاطات، ذلك أنها بلغت في مجموعها

٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ مقابل مبلغ مسقط قدره ٣١,٧ مليون دولار. ويتمشى هذا الاتجاه إلى حدوث زيادة في الأموال غير الأساسية أكبر منها في الأموال الأساسية مع ما يجري في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ذلك أنه بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، كان ٩١ في المائة من إيرادات الصندوق يتألف من منح مقدمة من الحكومات و ٩ في المائة من مصادر أخرى.

٨٢ - وإضافة إلى توسيع قاعدة الموارد الكلية خلال فترة هذه الخطة - وصولا إلى ما يقدر بمبلغ ٤٠٥,٩ ملايين دولار - فإن هناك ثلاث أولويات إضافية هي:

(أ) تأمين كامل مبلغ الأموال الأساسية المقدرة، لتعزيز إمكانية التنبؤ والتخطيط الفعال - ويتوقع الصندوق أن يحتاج مبلغ ٢٥٨ مليون دولار في شكل أموال أساسية لخطة السنوات الأربع. إن من شأن تأمين تبرعات معقودة لعدة سنوات تغطي كامل المبلغ أن يتيح للصندوق فرصة غير مسبوقة للاستعانة من أجل التخطيط بشركاء استنادا إلى موارد يمكن التنبؤ بها. وأن يختبر إلى حد بعيد قدرته على بلوغ النتائج التي التزم بها؛

(ب) تنويع قاعدة الموارد - إضافة إلى تأمين مبلغ كلي أكبر من الموارد من عدد أكبر من الدول الأعضاء، فإن الصندوق يأمل في تأمين موارد أكبر من مصادر غير تقليدية، ويعتزم الصندوق الاستثمار في حشد هذه المصادر، بما في ذلك من خلال استخدام أكثر استراتيجية لوسائل الإعلام والاتصال الإلكتروني دعما لجمع التبرعات على مستوى القاعدة الشعبية؛ وتكثيف الجهود مع رسل الخير؛ وتوسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات والمصادر المسؤولة اجتماعيا في القطاع الخاص. وسيكفل الصندوق استرداد كامل تكاليف النفقات غير المباشرة ذات الصلة بجمع الأموال غير الأساسية والتمويل المشترك؛

(ج) توسيع نطاق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة - سيكون جزء من النمو المتوخى في قاعدة موارد الصندوق غير الأساسية مخصصا لتقديم المنح من أجل زيادة القدرات والابتكار لتنفيذ الخطط الوطنية لإنهاء العنف ضد المرأة. وكان الصندوق الاستئماني قد استخدم قدرته الاستيعابية بأقل مما ينبغي، وكان في وسعه أن يحقق فارقا يُذكر لو زيدت موارده زيادة كبيرة. يضاف إلى ذلك أن الزخم الذي أعطاه قرار الجمعية العامة ١٤٣/٦٠ لمبادرات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لإنهاء العنف ضد المرأة يجعل من المناسب الآن زيادة موارد الصندوق الاستئماني. ونظرا للوعي المتزايد والترتيبات المتخذة حتى الآن لدعم نمو الصندوق الاستئماني، فإن الصندوق يتوخى زيادة في التبرعات لتمكن الصندوق من النمو بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠١١. وسيعمل الصندوق على نحو وثيق مع الشبكة المشتركة ما بين الوكالات لإنهاء العنف ضد المرأة.

استراتيجية تعبئة الموارد

٨٣ - لكي يتمكن الصندوق من بلوغ هدفه المتمثل في مضاعفة قاعدة موارده الكلية - ولا سيما لعكس الاتجاه المتمثل في ازدياد الموارد غير الأساسية لا الموارد الأساسية - فإنه سيتعين على الصندوق أن يُعزز إلى حد كبير استراتيجية تعبئة الموارد من كل جوانبها. هذا وستوضع استراتيجية كاملة ومكتملة لتعبئة الموارد في أوائل عام ٢٠٠٨. وستشمل عددا من العناصر.

٨٤ - زيادة الموارد الأساسية بتشجيع الجهات المانحة الثنائية على ''المضاعفة أضعافا''. ويقدم أكبر مانحين ثنائيين للصندوق في الوقت الراهن ما نسبته ٨٥ في المائة من موارده الأساسية. وسوف يتمثل أقصر الطرق المباشرة للوصول إلى الهدف المتمثل في ١٠٠ مليون دولار من الموارد الأساسية، في أن يضاعف هؤلاء المانحون تبرعاتهم الأساسية في السنتين الأوليين وأن يقوموا، بناء على الأداء، بمضاعفة ذلك مرة أخرى في فترة السنتين الثانية. إذ أن من شأن ذلك أن يحقق ما يقرب من ٨٠ مليون دولار في الموارد الأساسية بحلول عام ٢٠١١. ويتمثل مصدر مبلغ ١٠ ملايين دولار أخرى في تبرعات مزيدة من مزيج من المانحين الثنائيين الآخرين وفي عدد أكبر من تبرعات بلدان البرنامج. ويمكن توفير مبلغ الـ ١٠ ملايين دولار الأخير من خلال جمع للتبرعات على صعيد القاعدة الشعبية، والذي يجعله أمرا ممكنا من خلال الجهود التي يبذلها رسُل الخير للصندوق واللجان الوطنية المعززة.

٨٥ - وسيبني الصندوق ثقة المانحين في أن:

(أ) لدى الصندوق قدرة كافية على أن يكون قيّما مقتدرا على موارده (بما في ذلك الإبلاغ والأداء، وما إلى ذلك)؛

(ب) الموارد المزيدة ستمد الصندوق بقدرة على التنبؤ تمكنه من زيادة استثماراته البرنامجية الاستراتيجية ومن خفض نسبة تكاليف التنظيم والإدارة؛

(ج) الموارد المزيدة سوف تُستخدم في تأمين مزيد من الالتزام بدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من جانب منظومة الأمم المتحدة برمتها، وسوف تُعزز الجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى، ولن تكون بديلا عنها.

٨٦ - واستنادا إلى خبرة الصندوق فإن المطلوب للوصول إلى الهدف هو أن يزيد عدد قليل من المانحين المهمين تبرعاتهم زيادة كبيرة (مثلما فعلت حكومات إسبانيا، وإيطاليا، والسويد، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، في أوقات مختلفة خلال العقد الماضي) وأن ينشروا الثقة بين أقرانهم في أن زيادة مستوى التبرعات يمكن أن توصل إلى النتائج المنشودة.

٨٧ - وفي ما يتعلق بالموارد غير الأساسية - التي تصل في مجموعها التراكمي إلى مبلغ ١٤٧,٥ مليون دولار وفقا لميزانية الخطة الاستراتيجية بحلول عام ٢٠١١ - فإن الصندوق يتوقع أن يتلقى ما يقرب من ٣٨ مليون دولار من خلال اتفاقات على تقاسم التكاليف كان قد تم الالتزام بها، أو أن الصندوق يقوم بتقديمها، لتغطية البرامج غير الأساسية. وسوف يحد التقدم المحرز في زيادة الموارد الأساسية من الحاجة إلى أموال غير أساسية لتلبية الأولويات البرنامجية. على أن الصندوق سيواصل التركيز على وضع استراتيجيات مبتكرة لجمع التبرعات لتأمين تبرعات الصندوق الاستئماني، بما في ذلك لصالح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة وقد يكون ذلك لصالح صندوق استئماني آخر للتمكين من تقديم المنح إلى بلدان البرنامج. هذا وسوف يستثمر الصندوق، بوجه خاص، في تنظيم جهود رسول الخير الموفد من الصندوق لتأمين الدعم للصندوقين الاستئمانيين من عدد كبير من المانحين من الشركات والأفراد.

٨٨ - الصناديق المواضيعية - يسلم الصندوق أيضا بأن الاتجاه إلى الاستثمار في الأموال غير الأساسية لا في الأموال الأساسية قد يكون من الصعب عكس مساره. ومع أنه ليس مستحسنا فإن الصندوق على استعداد لإنشاء مجموعة من الصناديق المواضيعية تكون منسجمة مع الالتزامات الواردة في خطته الاستراتيجية. إن من شأن هذه الصناديق أن تمكّن من الاستجابة - ويؤمل أن تكون تلك على نحو أكثر تنبؤا - فيما تتيح في الوقت ذاته للمانحين سبيلا للدعم توفر خصوصية أكبر في إدارة تبرعاتها والإبلاغ عنها.

سادسا - إطار الموارد المالية المتكامل

٨٩ - يشمل المرفق ٣ معلومات ذات صلة بإطار الموارد المالية المتكامل المسقط. ويضم جدولين:

(أ) الجدول ١: تُبين الاحتياجات من الموارد للفترتين ٢٠٠٤-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠١١ توزيع الأموال المسقطة. ويظهر العمود المواد التي يتوقع الصندوق أنه سيحتاجها لبلوغ أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛ ويُظهر الجدول ٢ التوزيع المنتظر للموارد بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية في الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٨-٢٠١١، مع تنبؤ بزيادة في الأموال الأساسية لتصل إلى ١٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١١؛

(ب) الجدول ٢: يُحدد الاستخدام المتوقع للموارد في ما بين المجالات البرنامجية على اختلافها.

٩٠ - بيّن تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وجود طلب على الصندوق وحاجة إليه وقدرة امتصاصية لديه على استيعاب مزيد من الموارد:

(أ) ذلك أن الدول الأعضاء أقرت الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وسلمت بما له من مركزية للأهداف الأخرى كلها، والتزمت معظم البلدان بتنفيذ الاتفاقية وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥. وستكون ثمة حاجة إلى زيادة كبيرة في الأموال التي تخصص لهذه المجالات إذا كان للتركيز المنشود على التنفيذ أن يتحقق مع الحاجة المباشرة لدى البلدان إلى موارد أكبر بكثير. وفيما توجه البلدان مزيدا من الأموال للعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فإنه ستكون هناك حاجة مناظرة في الطلب على هذا النوع، من الدعم والشراكة، الذي أثبت الصندوق أن في وسعه توفيره؛

(ب) وستكون ثمة حاجة إلى دعم تقني مكثف ودعوة من الصندوق، جنبا إلى جنب مع التزام الشركاء الوطنيين بالمساواة بين الجنسين، لكفالة أن على شبكات حقوق المرأة تحسين فعاليتها لجهات مجاورة في هذه العمليات؛

(ج) وقد ضاعف الصندوق تقريبا مجموع موارده بين استراتيجيته وخطته للعمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وبين إطاره التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويكون إذا هناك سابقة، للتنبؤ بمضاعفة أخرى. ذلك أن الخطة تشدد على تحوّل إلى الموارد الأساسية، بناء على التزامات أوسع نطاقا من المانحين بالحد من التكاليف الأعلى للمعاملات اللازمة للتفاوض بشأن الأموال غير الأساسية ولدعم الموارد التي يمكن التنبؤ بها والتي تعزز التخطيط.

٩١ - ويضم إطار الموارد المالية التكميلي المزايا التالية:

(أ) حُسبت الميزانية لكفالة أن يُستثمر أقصى قدر ممكن من الموارد في الأنشطة على الصعيد القطري وأن تصمم أنشطة التنسيق على الصعيدين الإقليمي والعالمي وعلى صعيد الأمم المتحدة لإحراز نتائج على الصعيد القطري.

(ب) وتضم الموارد الأخرى الموارد المخصصة للصناديق الاستئمانية من مثل الصندوق الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة (الذي يتوقع الصندوق له زيادة في موارده إلى ٥٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١١).

(ج) رُصدت المبالغ في الميزانية استنادا إلى تقديرات تكاليف النواتج في إطار النتائج الإنمائية للصندوق وإطاره للإدارة من أجل تحقيق النتائج. وقد استُمدّت التكاليف، في

معظم الحالات، من تكاليف مشابهة في الخطة السابقة، مع مراعاة المؤشرات الواردة في التقييمات والتقديرات بشأن المَوَاطن التي يتعيّن على الصندوق أن يعزز جهوده فيها وصولا بها إلى تقدُّم، أفضل وأكثر استدامة، صوب النتائج المرجوّة. ومع حساب التكاليف السائدة لكل بلد ولكل منطقة.

(د) ويوفر المبلغ المرصود في الميزانية للأنشطة على الصعيد الوطني الموارد اللازمة لدعم القدرات المعزّزة والمستدامة للحكومة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الجمعيات النسائية على تعميم منظور قوي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات والقوانين والميزانيات الوطنية وفي تتبُّع تنفيذها وتقييمها. ويموِّل أيضا المبادرات ذات الصلة بدعم الأنشطة النسائية لبناء السلام وبتعزيز المشاركة النسائية السياسية الوطنية والمحلية (انظر النواتج الواردة في إطار النتائج الإنمائية).

(هـ) يمكِّن المبلغ المرصود للأنشطة الإقليمية الصندوق من دعم الاستراتيجيات دون الإقليمية والإقليمية (عادة بربط الآليات الوطنية النسائية بعضها مع بعض لوضع منظور للمساواة بين الجنسين بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية أو للجمع بين الشركاء لتبادل المعارف بشأن تنفيذ الاتفاقية، مثلا) أو لتعزيز دعمه المقدم إلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشبكات الإقليمية (من مثل الاتحاد الأفريقي أو الجماعة الكاريبية وسوقها المشتركة) أو للقيام على نحو منتظم بإعداد أو دعم نواتج المعارف والموارد ذات الصلة إقليميا.

(و) وتُمكِّن ميزانية الدعم العالمي الصندوق من القيام بأدوار لتقديم المشورة والدعوة فيما يتعلق بالسياسات على الصعيد العالمي، التي تعزز التقدم المحرز والتي يُشهد لها بها؛ ومن الاستثمار بقدر أكبر في جمع المؤشرات ورصد المتغيرات الحاصلة ذات الصلة بها؛ ومن إجراء تقييمات موضوعية أكثر تركيزا؛ ومن تتبُّع إعادة التطبيق وتوسيع النطاق بفعالية أكبر؛ ومن إصدار طبقة ''تقدُّم المرأة في العالم'' وغيرها من نواتج المعارف بانتظام.

(ز) وتغطي ميزانية أنشطة الأمم المتحدة التنسيقية تكاليف أنشطة دعم التنسيق لتعزيز المساواة بين الجنسين ذات الصلة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومبادرات التنسيق ذات الصلة بالسلام والأمن. وكذلك تُمكِّن الصندوق من دعم فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإكمال خطة عمله. وتوفر الأموال اللازمة لتغطية تكاليف عدد استراتيجي من خبراء المساواة بين الجنسين، ينصّب اهتمامه على تعزيز التنسيق بين الوكالات، ويكون مقرّه في مراكز الأمم المتحدة الإقليمية وفي المكاتب دون الإقليمية للصندوق، وكذلك تمكّنه من إيفاد الخبراء الاستشاريين إلى الميدان حسب الاقتضاء بغية تعزيز بُعد مبادرات التنسيق ذي الصلة بالمساواة بين الجنسين على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

سابعا – الرصد والإبلاغ والتقييم

٩٢ – سيسير الرصد والإبلاغ والتقييم على هدْي من الأهداف ومؤشرات الأهداف؛ والنواتج ومؤشرات النواتج ونواتج مختارة ومؤشرات نواتج مختارة في إطار النتائج الإنمائية وفي إطار الإدارة من أجل النتائج.

الرصد والإبلاغ

٩٣ – تمثل عيب واحد شاب الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وهو ما ستتم معالجته في الخطة الاستراتيجية الحالية، في عدم كفاية البيانات المرجعية. ويتوخى الصندوق جمع مجموعة بيانات مرجعية استراتيجية مركّزة خلال السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية، استنادا إليها تُعد تقارير سنوية عن التقدم المحرز وتجمع بيانات أفضل عن النتائج التراكمية.

٩٤ – وسيقوم الصندوق سنويا بتقييم التقدم المحرز بشأن النتائج الإنمائية والنتائج الإدارية، ليكفل أن المنظمة تتّبع المسار الصحيح لها، وليُحدّد التصحيحات أو التغييرات اللازم إدخالها عند منتصف الطريق في إطار النتائج العامة، وليقف على الفجوات في القدرة وغيرها اللازم سدّها. واستنادا إلى عمليات الإبلاغ الراهنة، فإنه سيتم استعراض التقارير السنوية مع اللجنة الاستشارية للصندوق، وستتاح للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وستكون الأساس للتقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة عن أنشطة الصندوق. وفي ما يخص التقرير السنوي الذي يرفع إلى المجلس التنفيذي، فإن الصندوق سيوائم جدول تقديم تقاريره وهيكل تقاريره ومحتوياتها مع نظيراتها لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإضافة إلى تقارير الأداء، فإن الصندوق يأمل أن ينشر، بحلول عام ٢٠٠٩، طبعة جديدة من منشور ”تقدم المرأة في العالم“ بوصفه وسيلة رئيسية لإيصال الدروس التي يتعلمها الصندوق وشركاؤه حول كيف يُدعم الابتكار وإحراز التقدم بشأن النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد القطري.

٩٥ – وأحرز الصندوق تقدما ملموسا خلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، في تعزيز قدرات الموظفين على الرصد والإبلاغ على أساس النتائج وعلى أساس الحقوق، لكن الحاجة قائمة إلى استثمار إضافي ومتواصل في تطوير القدرات والنظم الداخلية. ويُفيد الصندوق من الاستثمارات الطائلة في تطوير النظم والقدرات التي يقدمها الشركاء من مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلاوة على ذلك، يجب على الصندوق استثمار مزيد من موارده الخاصة ليكفل أن قدراته ونظمه

متوافقان مع عملياته الخاصة. وتتمثل أولوية رئيسية في إقامة نظام إلكتروني للتتبع والرصد يمكِّن الصندوق من إجراء تحليل أكثر مرونة وأكثر عمقا لتبرعات الصندوق لإحراز تقدم صوب النتائج حسب المنطقة وحسب مجال الموضوع وحسب الاستراتيجية في تزامن مع بناء قدرات الموظفين والشركاء.

التقييم المنسَّق واللامركزي والمستقل

٩٦ - يمثل التقييم الحجر الأساسي في قدرة الصندوق على مواصلة تحسين وتجسيد استراتيجيات فعالة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وعلاوة على تتبع التقدم وفق المؤشرات الواردة في أُطر النتائج، فإن الصندوق سيقوم سنويا بتصنيف المعلومات الواردة من التقييمات والتقديرات والدراسات الاستعراضية ووثائق العمليات بغية إضافة مزيد من المعلومات النوعية عن مسألة كيف يسهم الصندوق في النتائج وعن مسألة كيف يكون أداؤه، وعلى وجه الخصوص، فإن الصندوق يتوخى الارتقاء بقدراته ونظمه وسياساته التقييمية.

٩٧ - سيعزِّز الصندوق ويزيد مدى التركيز في سياسته التقييمية لتقديم توجيهات منهجية بشأن التقييم، تراعي الفروق بين الجنسين، وتقوم على أساس الحقوق، وتستجيب للعناصر الرئيسية في الخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١. وسيوائم الصندوق بين ممارساته في مجالي الرصد والتقييم وبين أنماط ومعايير التقييم لدى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من أجل إنشاء نظم وعمليات تيسِّر: (أ) إجراء تقييمات مستقلة رفيعة المستوى؛ (ب) إعطاء ردود إدارية لتوصيات التقييمات؛ (ج) التعلُّم الفعال من التقييمات.

٩٨ - وتشدِّد الخطة الاستراتيجية الحالية على تعزيز دور الصندوق الحفّاز وعلى التزامه بتقديم أدلة ومعارف محددة على ''السبل الكفيلة بتحقيق'' المساواة بين الجنسين. وستقدّم سياسة التقييم التوجيهات المتعلقة باستخدام التقييمات في تعزيز قاعدة المعلومات التحليلية لاتخاذ قرارات استراتيجية وتعزيز إعادة التطبيق وتطوير المبادرات الحفازة والابتكارية وبناء مجموعة أدلة لدعم الدعوة وتقديم المشورة على صعيد السياسات والدراية التقنية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩٩ - ومن أجل تعزيز وظيفة التقييم وكفالة استقلاليتها ورفعة مستواها، فإن الصندوق سوف يُنشئ وحدة مستقلة للتقييم تضم فريقا صغيرا من الموظفين الفنيين وصندوقا مركزيا مكرسا للتقييمات الاستراتيجية والمواضيعية والمشتركة العامة الأهمية. وستقدِّم الوحدة دعما رفيع المستوى ومساندة تقنية لتعزيز أنشطة الصندوق التقييمية التي تقوم بها المكاتب دون الإقليمية أو البرنامجية، وتعد موجزا سنويا للدروس المكتسبة الناشئة من جميع التقييمات التي يدعمها الصندوق والتقييمات ذات الصلة التي يقدمها الشركاء.

١٠٠ - وسوف يعزز الصندوق قدرات موظفيه والشركاء الخارجيين على تخطيط وإدارة التقييمات من منظور ذي صلة بنوع الجنس يقوم على أساس حقوق الإنسان. وكجزء من الاستراتيجية لبناء القدرات الوطنية على التقييم، سيواصل الصندوق دعم شبكات التقييم، من مثل رابطة التقييم الأفريقية والشبكة الأفريقية للمقيِّمين في مجال نوع الجنس والتنمية وغيرهما من الشبكات في البلدان النامية.